

Distr.
GENERAL

E/1999/19
15 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
التعاون الإقليمي

موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) ١٩٩٨-١٩٩٩

موجز تنفيذي

كان الأداء الاقتصادي الشامل لأعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)* سيئا في عام ١٩٩٨. وتشير التقديرات الأولية إلى أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، باستثناء العراق إزاء عدم توفر بيانات موثوقة، لم يزد إلا بنسبة ١,٠ في المائة في المتوسط. ويمثل هذا هبوطا ملموسا عن معدلي النمو السنوي البالغين ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وفي ظل وجود معدل نمو سكاني مرتفع بالمنطقة، يصل إلى ٢,٥ في المائة، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل نموا سلبيا يبلغ ١,٥ في المائة. وقد انكمش مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، كمجموعة، في عام ١٩٩٨ بنسبة ٠,٢ في المائة بالقياس إلى مستواه في عام ١٩٩٧، في حين أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا*** قد سجل معدل نمو سنوي إيجابي مقداره ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٨. ومن ثم، فإن الاقتصادات الأكثر تنوعا لم تتأثر تأثرا معاكسا بالقدر الذي تأثرت به بلدان مجلس التعاون الخليجي من جراء هبوط

* يشمل أعضاء اللجنة الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن.

** الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

*** تشمل الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت ولبنان ومصر والصفة الغربية وقطاع غزة.

أسعار النفط بمعدل ٣٤ في المائة وهبوط الإيرادات النفطية بنسبة ٢٩ في المائة. ومع هذا، فإن تأثيرات الأداء الاقتصادي السيء لدى بلدان المجلس قد امتدت إلى بعض البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

وليس من المتوقع، لعدد من الأسباب، أن يحدث تحسن كبير دائم في أسعار النفط في عام ١٩٩٩، فالمستويات الحالية المرتفعة من مخزونات النفط والزيادات المنتظرة في الإنتاج بالعراق ووسط آسيا قد خفضت من الطلب على النفط في اقتصادات شرقي آسيا وجنوبها الشرقي، إلى جانب أسباب أخرى. وبالتالي، فإن من المتوقع لإيرادات النفط بمنطقة اللجنة ألا تزيد في عام ١٩٩٩ سوى بمعدل معقول.

وتفاقم في عام ١٩٩٨ البطالة، التي تمثل مشكلة مزمنة أمام بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً بالمنطقة، مما يرجع أساساً إلى أن النمو الاقتصادي لدى البلدان الأعضاء لم يكن كافياً لتوليد فرص للعمل تكفي لاستيعاب اليد العاملة المتاحة التي تتزايد بشكل سريع. وبالإضافة إلى هذا، فإن التباطؤات أو الانكماشات الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي درجت على تلقي اليد العاملة، قد قللت من الطلب على العمال المغتربين، مما فاقم بالتالي من المشكلة. وفي الوقت الراهن، تواجه بلدان المجلس ذاتها مشاكل تتعلق بالبطالة بسبب تزايد القوى العاملة بشكل عاجل. وتنظر هذه البلدان اليوم في وضع سياسات ملائمة لكفالة فرص العمل من أجل رعاياها. ومن المتوقع لمشكلة البطالة أن تتفاقم بمنطقة اللجنة في عام ١٩٩٩.

وما فتئت معدلات التضخم بمنطقة اللجنة تتعرض للانخفاض في السنوات الأخيرة، وتشير التقديرات إلى أنها قد تعرضت لمزيد من الانخفاض الشامل في عام ١٩٩٨. وعملات كافة بلدان مجلس التعاون الخليجي محددة بدولار الولايات المتحدة. ويستثنى من هذا الدينار الكويتي، فهو محدد وفق مجموعة من العملات، ومع هذا، فإن الدولار يشكل ٧٠ في المائة من هذه المجموعة. وارتفعت أسعار عملات هذه البلدان، هي وسعر الدولار، بالقياس إلى الين الياباني وسائر عملات آسيا وغرب أوروبا. وبصفة عامة، ظلت عملات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً مستقرة بالنسبة لدولار الولايات المتحدة، باستثناء الجمهورية العربية السورية والعراق. وحدث بالتالي انخفاض كبير في أسعار السلع التي قامت البلدان أعضاء اللجنة باستيرادها من معظم شركائها التجاريين مما خفض من معدلات التضخم.

وفي إطار ما حدث من هبوط حاد في أسعار النفط وإيرادات الصادرات، فإن القيمة الإجمالية لصادرات منطقة اللجنة في عام ١٩٩٨ باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة، قد قدرت بمبلغ ٩٧,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مما يشكل هبوطاً عن مستوى عام ١٩٩٧ يصل إلى ٢١,٧ في المائة. وكذلك أشارت التقديرات إلى أن قيمة إجمالي واردات المنطقة قد هبطت عن مستوى عام ١٩٩٧ من جراء الهبوط في إيرادات النفط، التي تشكل المصدر الأساسي لتمويل الواردات، إلى جانب حدوث هبوط كبير في أسعار السلع الأساسية بالأسواق العالمية. وفي الوقت

الذي حقق فيه الميزان التجاري فائضا مقداره ١٤,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ببلدان اللجنة في مجموعها في عام ١٩٩٧، فإن هذا الميزان قد سجل عجزا يبلغ ٩,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٨، كما تشير التقديرات، ومن المتوقع له أن يظل متسما بالعجز في عام ١٩٩٩.

وفي أيار/ مايو ١٩٩٨، ارتفعت الاحتياطيات الدولية باستثناء الذهب في منطقة اللجنة، مع استبعاد العراق والجمهورية العربية السورية لعدم توفر البيانات اللازمة بشأنهما، بنسبة ١,٣ في المائة بالقياس إلى مستواها في عام ١٩٩٧، حيث بلغت ٥٣,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وارتفعت الاحتياطيات الدولية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تشكل ٤٥,٢ في المائة من إجمالي احتياطيات منطقة اللجنة، بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٨ بالقياس إلى عام ١٩٩٧، في حين أن احتياطيات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في عام ١٩٩٨ قد وصلت إلى ٢٩,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٨، مما يمثل انكماشاً مقداره ٠,٢ في المائة.

وتدهورت المواقف المالية لدى البلدان أعضاء اللجنة بشكل عام في عام ١٩٩٨، وتزايدت عجوزات ميزانيات هذه البلدان، كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، تزايداً كبيراً بالقياس إلى السنتين الماضيتين. وكان لبنان هو البلد الوحيد الذي استطاع أن يخفض عجز ميزانيته من ٢٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ إلى ١٥,٠ في المائة في عام ١٩٩٨. واحتفظت مصر بعجز ميزانيته بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي عند نفس المستوى الذي سبق لها أن حققت به بصفة أساسية، أي ١,٠ في المائة. ومن جراء هذا، أدخلت بلدان مجلس التعاون الخليجي قيوداً هامة بشأن الميزانية في السنة المالية ١٩٩٩، حيث خفضت معدل نمو النفقات الرأسمالية. وكذلك قامت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً باتباع سياسات ضريبية تقييدية في عام ١٩٩٨، حيث حدث من نمو كل من النفقات الحالية والرأسمالية، إزاء ما واجهته من هبوط في مستوى المعونة الخارجية إلى جانب تعرضها لتأثيرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وفي الوقت الذي تحظى فيه البلدان أعضاء اللجنة باحتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، فإن هذه المنطقة تفتقر إلى مصدري هامين آخرين من المصادر الطبيعية، وهما الأرض المنتجة وموارد المياه المتجددة والميسرة. وما فتئ الإسراع في النمو والتنمية الاقتصادية بالمنطقة، إلى جانب التحضير أيضاً أثناء العقود الماضية، يفرضان بشكل واضح ضغوطاً كبيرة على مواردها الطبيعية المحدودة، فضلاً عن إجهاد بيئتها. وفي إطار عدم وجود استراتيجيات وطنية متكاملة تتعلق بالحفظ، أدت إساءة استخدام التربة والمياه إلى تردي هذه التربة وفقد موارد المياه العذبة غير المتجددة، بالإضافة إلى تدهور نوعية الحياة.

وزاد عدد سكان البلدان أعضاء اللجنة من ٨٧,٨ مليون في عام ١٩٧٨ إلى ١٥٧,٦ مليون في عام ١٩٩٨، مما يعني حدوث زيادة سنوية يبلغ متوسطها ٢,٩ في المائة. وسيصل عدد سكان المنطقة بصفة عامة إلى ١٦٦ مليون بحلول عام ٢٠٠٠، وإلى ٢١٠ مليون بحلول عام ٢٠١٠، وهؤلاء السكان يمثلون ٥,٠ في المائة من سكان آسيا. وما فتئ سكان الحضر يتزايدون على نحو أسرع من تزايد إجمالي السكان أو سكان الريف في المنطقة على نحو عام. وفي الوقت الذي كانت تعيش فيه

نسبة ٤٧ في المائة تقريبا من إجمالي سكان المنطقة بمناطق حضرية في عام ١٩٧٥، فإن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٥٣ في المائة في عام ١٩٨٥، وإلى ٥٧ في المائة في عام ١٩٩٥، ومن المتوقع لها أن تناهز ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وسكان منطقة اللجنة من الشباب، وثمة عدد ضخم من هؤلاء السكان دون الخامسة عشر من العمر؛ وفي عام ١٩٩٠، كانت نسبة ٤١ في المائة تقريبا من السكان دون سن الخامسة عشر، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة السكان الذين تجاوزوا ٦٥ عاما من العمر ٠,٤ في المائة فقط. وتشير الأعداد الكبيرة من الداخلية الجدد في مجال القوى العاملة إلى أن ثمة حاجة إلى تعليم جيد لتزويدهم بالمهارات التقنية اللازمة.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز فيما يتصل بمركز المرأة في منطقة اللجنة، أثناء العقود الأخيرة، فإن الفجوة بين الجنسين بشأن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لا تزال قائمة بمعظم بلدان المنطقة. وقد أدى استمرار نقص المشاركة في التعليم من جانب البنات والنساء الراشدين إلى آثار سلبية خطيرة في مجال تنمية مهاراتهم، وفرص العمالة لديهم تبعا لذلك، مما فاقم من العقبات التي تعوق الوصول للأنشطة الاقتصادية التي يمكن لها أن تعزز من الدخل والإيراد.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٦	أولا - الأداء الاقتصادي الكلي ١-١٦
١٥	ثانيا - التطورات النقدية والضريبية والمالية ٢١-١٧
١٧	ثالثا - التطورات في القطاع الخارجي ٣٦-٢٢
٢٣	رابعا - الأحوال البيئية ٤٤-٣٧
٢٥	خامسا - التطورات الاجتماعية ٥١-٤٥
٢٨	الجدول - المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٦ - ١٩٩٨

أولا - الأداء الاقتصادي الكلي

١ - كان النمو الاقتصادي الشامل بمنطقة اللجنة سيئا في عام ١٩٩٨. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان أعضاء اللجنة، باستثناء العراق لعدم توفر بيانات موثوقة بشأنه، لم يزد إلا بنسبة ١,٠١ في المائة في المتوسط. ويمثل هذا الرقم انخفاضا كبيرا عن معدلي النمو السنوي اللذين تحققا في السنتين السابقتين: ٣,٦٩ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٣,٣٧ في المائة في عام ١٩٩٧. وبصفة خاصة، وفي ضوء نمو سكان المنطقة بمعدل مرتفع يبلغ ٢,٥ في المائة، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل في عام ١٩٩٨ نموا سلبيا مقدراه ١,٤٩ في المائة.

٢ - وتفاوتت إلى حد كبير معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وسائر البلدان أعضاء اللجنة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، وأيضا فيما بين البلدان داخل كل من هاتين المجموعتين. فالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الشامل لدى بلدان المجلس في مجموعها لم يتم في عام ١٩٩٨ إلا بنسبة ٠,٢ في المائة عن عام ١٩٩٧. وتشير التقديرات إلى أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد سجلتا معدلي نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغان ٠,٦ في المائة و ١,٠ في المائة، على التوالي. وكان السبب الرئيسي لهذا الانخفاض في معدلات النمو السنوي متمثلا في هبوط أسعار النفط والإيرادات الحكومية. وأشارت التقديرات إلى أن أسعار المنتجات البتروكيميائية بالمملكة العربية السعودية كانت في عام ١٩٩٨ تقل عن أسعارها في العام الماضي بنسبة تزيد عن ٤٠ في المائة. أما الناتج المحلي الإجمالي لدى الإمارات العربية المتحدة فقد قدر رسميا بأنه قد تعرض للانكماش، حيث عانى، لا من مجرد حدوث انخفاض حاد في إيرادات تصدير النفط، بل أيضا من جراء هبوط تجارة إعادة التصدير لديها، وهذه التجارة قد تعوقت بسبب التباطؤات الاقتصادية لدى الشركاء التجاريين بالبلدان المجاورة للإمارات العربية المتحدة. وكذلك تأثر نمو الاقتصاد الكويتي على نحو معاكس بسبب حدوث تخفيضات كبيرة في النفقات الحكومية المخططة، إلى جانب وقوع اختلالات اقتصادية هيكلية. ومع هذا، فقد ذكرت التقديرات الرسمية الأولية أن اقتصاد الكويت قد سجل معدل نمو سنوي إجمالي يبلغ ١,٠ في المائة. وكان الأداء الاقتصادي في عام ١٩٩٨ بالبلدان الثلاث الأخرى أعضاء مجلس التعاون الخليجي دون الأداء المتحقق في عام ١٩٩٧، في حين أن التقديرات قد أشارت إلى أن كافة اقتصادات البحرين وعمان وقطر قد نمت على نحو إيجابي. واقتصاد البحرين يشكل أكثر الاقتصادات تنوعا فيما بين بلدان المجلس، ولقد استفاد بالتالي من المساهمات الإيجابية لقطاعاته غير النفطية، في وقت تعرضت فيه إيرادات النفط إلى انخفاض حاد. وينتظر لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذا الاقتصاد أن يسجل نسبة مقداره ٢,٢ في المائة. واستفادت عمان من نتائج سياسات الإصلاح الاقتصادي التي أدخلتها الحكومة منذ سنوات عديدة. ورغم الأثر المعاكس للهبوط الحاد في أسعار النفط، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي لعمان قد قُدر بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٨. وأشارت التقديرات إلى أن اقتصاد قطر قد حقق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٤,٤ في المائة، وهذا أعلى معدل فيما بين البلدان أعضاء المجلس، وإن كان يقل كثيرا عن المعدل الذي أنجزته قطر في عام ١٩٩٧، وهو يبلغ ١٥,٥ في المائة. وكان العامل المساهم بشكل رئيسي في هذا النمو متمثلا في زيادة إنتاج النفط

بنسبة ١٠,٥ في المائة، إلى جانب ارتفاع عوائد الاستثمار على نحو عاجل في مشروع الغاز الطبيعي المسال لديها.

٣ - وقد سجل مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً معدل نمو سنوي إيجابي يبلغ ٣,٥٨ في المائة في عام ١٩٩٨. وعلى النقيض من بلدان مجلس التعاون الخليجي، لم تتأثر هذه المجموعة من البلدان على نحو معاكس بالقدر الذي تأثرت به بلدان المجلس من جراء ما حدث من هبوط في أسعار النفط منذ أواخر عام ١٩٩٧. ومع هذا، فإن آثار الأداء الاقتصادي السيئ لبلدان المجلس قد امتدت إلى بعض البلدان الأكثر تنوعاً. وكما كان الحال لدى بلدان المجلس، تعرض كل بلد إلى معدل نمو أكثر انخفاضاً مما تحقق في عام ١٩٩٧. ومصر، وهي أكبر اقتصاد في هذه المجموعة، قد نمت بنسبة تقدر بـ ٤,٧ في المائة. وكان هذا يقل بمقدار ضئيل عن معدل نمو عام ١٩٩٧، ولكنه كان مع ذلك أكبر معدل للنمو فيما بين الاقتصادات الأكثر تنوعاً وأيضاً في منطقة اللجنة بأسرها. وبالرغم من انخفاض إيرادات النفط وزيادة التنافس في الصادرات غير النفطية وهبوط دخل السياحة فإن الاقتصاد المصري قد اتسم بحسن الأداء على نحو ملحوظ في عام ١٩٩٨ بسبب ما فتئت مصر تنفذه منذ عام ١٩٩١ من برنامج للإصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ونما الاقتصاد اللبناني بمعدل سنوي يبلغ ٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٨، مما يقارب المعدلين المسجلين في العامين الماضيين. وكان هذا ثاني أكبر معدل نمو اقتصادي في هذه المجموعة. ولقد استفاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد من التوسع في قطاع التشييد لديه، وهو توسع قد ساعد على عكس اتجاه ذلك التباطؤ الذي كان قد بدا في وقت مبكر من عام ١٩٩٦، كما أنه استفاد أيضاً من الأرباح المتزايدة في قطاعه المصرفي، الذي واصل الانتعاش بارتفاع معدلات الفوائد إلى حد ما. وعقب تسجيل الاقتصاد في اليمن لمعدلي نمو عاليين يزيدان عن ٥ في المائة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن هذا الاقتصاد قد تباطأ ووصل إلى ٢,٠ في المائة في عام ١٩٩٨. وفي ضوء ارتفاع معدل نمو السكان نسبياً في هذا البلد، وهو معدل يبلغ ٣,٧ في المائة، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انكمش بنسبة ١,٧ في المائة. ومن العوامل التي أسهمت في هذا الهبوط، ذلك الانخفاض الشديد في أسعار النفط وإيرادات التصدير، وتقليص النفقات الحكومية في محاولة لتفادي اتساع نطاق عجوزات الميزانية، وسوء الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي، وارتفاع معدلات الفوائد المتعلقة بالريالات اليمنية بشكل كبير من جراء ما حاولته السلطات النقدية من الاحتفاظ بسعر صرف مستقر فيما بين الريال اليمني ودولار الولايات المتحدة. ومن المقرر أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن، قد سجل، بعد تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ ٢,٢ في المائة في عام ١٩٩٧، معدلاً يقل عن ذلك يبلغ ١,٧ في المائة في عام ١٩٩٨. ومع نمو عدد سكان البلد بمعدل مرتفع يصل إلى ٣,٣ في المائة، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لديه قد استمر في الانكماش، بمعدل يبلغ ١,٦ في المائة في عام ١٩٩٨. وقد تأثر الأردن على نحو سلبي من جراء تدهور الأداء الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب الأزمة الاقتصادية في جنوب وشرقي آسيا. وقد هبطت بالتحديد صادرات الأردن إلى هاتين السوقين. وتشير التقديرات إلى أن الجمهورية العربية السورية قد شهدت أقل نمو اقتصادي فيما بين بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً في عام ١٩٩٨. وقد أسهم عدد من العوامل في هذا المعدل المنخفض لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،

البالغ ١,٥ في المائة، وهذه العوامل تتضمن الانخفاضات الحادة في أسعار النفط والإيرادات منذ أواخر عام ١٩٩٧، وهبوط أسعار الصادرات السورية من القطن، وتقليل المعونة المقدمة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، مما قد أدى إلى تقلص مشاريع الاستثمار العامة. وفيما يخص العراق، ظلت أحوال هذا البلد الاقتصادية السيئة قائمة دون تغيير في عام ١٩٩٨ في ظل وجود جزاءات اقتصادية متصلة ومفروضة منذ عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من اتفاق النفط مقابل الغذاء، الذي وافق عليه مجلس الأمن في شباط/فبراير ١٩٩٨ والذي رفع الحد الأقصى لمبيعات العراق من النفط إلى أكثر من ضعف المستوى الذي كان مسموحاً به في البداية أي إلى ٥,٢٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لفترة ستة أشهر، فإن قدرة البلد على إنتاج النفط قد هبطت بشكل ملحوظ إلى حد أنه قد أصبح عاجزاً عن إنتاج الحد الأقصى المسموح به، وخاصة في وقت انخفاض أسعار النفط. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، أشارت التقديرات الأولية إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل نسبة إيجابية تبلغ ٢,١ في المائة في عام ١٩٩٨، مما يدل على تحقيق نمو اقتصادي أكثر سرعة مما تحقق في عام ١٩٩٧، حيث وصل النمو الاقتصادي السنوي إلى ١ في المائة. وانخفاض عدد الأيام التي أغلقت فيها السلطات الإسرائيلية الحدود قد يكون قد أسهم في هذا التحسن. ومع هذا، وفي إطار معدل نمو سنوي يبلغ ٣,١ في المائة، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد هبط بنسبة ١,٠ في المائة.

٤ - وثمة عشرة بلدان من بين البلدان أعضاء اللجنة الثلاثة عشر تقوم بتصدير النفط. والتغيرات في أسعار النفط والإيرادات تؤثر بشكل كبير على الدخل الحكومي والنفقات وعجوزات الميزانية ونمو الاقتصاد وفرص العمل والمعونة والتجارة الأقاليميتين وتحويلات العمال المغتربين. وتشير التقديرات إلى أن المتوسط السنوي لسعر سلة النفط الخام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) قد بلغ ١٢,٣ من دولارات الولايات المتحدة للبرميل الواحد، مما يشكل زيادة تصل إلى ٣٤ في المائة عن المتوسط السنوي لعام ١٩٩٧. وكان هذا أقل متوسط سنوي أثناء السنوات الإحدى والعشرين الماضية. وعلاوة على هذا، فإن هذا المتوسط يعادل المستوى الذي كان سائداً قبل أول زيادة كبيرة في أسعار النفط في عام ١٩٧٤. عند أخذ التضخم في الحسبان. وفيما يخص إنتاج النفط، زاد الناتج الإجمالي في منطقة اللجنة بمقدار ١ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٨ إلى ١٨,٣ مليون برميل يوميا، بالقياس إلى مستوى عام ١٩٩٧. ومع هذا، فإن هذه الزيادة البالغة ٨ في المائة في الإنتاج لم تكن كافية لمعادلة نسبة الهبوط في أسعار النفط البالغة ٣٤ في المائة. وتشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي إيرادات النفط بمنطقة اللجنة في مجموعها قد بلغ ٦٧,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٨، أي أنه هبط بنسبة ٢٨,٦ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٧ البالغ ٩٤,٨ بليون دولار. ولم يكن هذا سوى ٣٧,٧ في المائة من إيرادات النفط القصوى التي تحققت في عام ١٩٨٠، والتي وصلت إلى ١٧٩,٧ بليون دولار، مما أحدث تغييرات سلبية كبيرة في النمو والتنمية الاقتصاديين بمنطقة اللجنة بأسرها.

٥ - واستمرت أسعار النفط في الهبوط في الربع الأخير من عام ١٩٩٨، حيث بلغت متوسطا شهريا يصل إلى ٩,٦٩ دولارا للبرميل الواحد في كانون الأول/ديسمبر. ولا ينتظر لعدد من الأسباب، التي تتضمن المستويات المرتفعة الحالية لمخزونات النفط، والزيادات المتوقعة في الإنتاج بالعراق ووسط آسيا، وهبوط

الطلب على النفط في اقتصادات شرقي آسيا وجنوبها الشرقي، وخاصة اليابان، أن يحدث تحسن دائم في عام ١٩٩٩. ورغم احتمال بقاء أسعار الأوبك دون ١٠ دولارات للبرميل الواحد في المتوسط بعام ١٩٩٩، فإن من المتوقع لهذه الأسعار أن تتجاوز مستوى أسعار عام ١٩٩٨ في المتوسط، وإن كانت لن تزيد بشكل كبير عن ١٤ دولارا للبرميل الواحد. وزيادة سعر سلة الأوبك إلى متوسط سنوي مقداره ١٤ دولارا للبرميل الواحد في عام ١٩٩٩ تقتضي تخفيض الإنتاج من جانب أعضاء الأوبك الرئيسيين بما فيهم من يحظون أيضا بعضوية اللجنة إلى ما دون مستويات إنتاجهم في عام ١٩٩٨، مما يقضي على بعض الزيادات في إيرادات النفط بسبب وجود أسعار أكثر ارتفاعا. ومن جراء هذا، لا يتوقع لإيرادات النفط بمنطقة اللجنة ألا تزيد سوى زيادة معقولة في عام ١٩٩٩. وفي نفس الوقت، هناك احتمال كبير لزيادة إيرادات الغاز بشكل ملموس بالعديد من البلدان أعضاء اللجنة، وخاصة بعمان وقطر.

٦ - وبالإضافة إلى ما يحدث من تطور في قطاع النفط، وهذا القطاع هو العامل الحاسم الذي يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمنطقة اللجنة بأسرها، فإن التوقعات الاقتصادية للمنطقة ستتوقف أيضا على عوامل أخرى عديدة: السرعة والنجاح في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، والتقدم المحرز في عملية السلام بالشرق الأوسط، والتطورات المتصلة بالجزاءات الاقتصادية المفروضة من جانب الأمم المتحدة على العراق. ومن المنتظر للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة اللجنة أن ينمو بنسبة ٢,٤١ في المائة في عام ١٩٩٩. ومع أن هذا يشكل تحسنا عن الأداء المتحقق في عام ١٩٩٨، فإنه لا يزال دون متوسط المعدل السنوي لنمو السكان بالمنطقة والبالغ ٢,٥ في المائة. ومن ثم، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سينكمش بالتالي على نحو طفيف. وعلى الرغم من حدوث نمو بمجموعتي البلدان داخل منطقة اللجنة، وهما مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي ومجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، بمعدلات تفوق مستويات عام ١٩٩٨، فإن من المتوقع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أن ينمو على نحو أسرع في تلك الاقتصادات الأكثر تنوعا (٤,٣٢ في المائة) بالقياس إلى نموه في بلدان المجلس (١,٦٤ في المائة). ومع هذا، فإن من المنتظر أن يتحقق أعلى معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي في قطر، التي ستبلغ نسبة ٦,٠ في المائة، وذلك على أساس كل بلد على حدة. وهذا البلد سيستفيد، لا من مجرد الانتعاش الطفيف في قطاع النفط، بل أيضا من تلك الزيادات الكبيرة في إنتاجه من الغاز الطبيعي. ويتوقع لعمان أن تنمو بنسبة ٣,٠ في المائة، وهذا ثاني أعلى معدل للنمو فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، بسبب استفادتها من سياساتها المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتزايد العوائد المتأتية من مشاريع الغاز المسال. ومن المنتظر أيضا لاقتصاد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أن يتعرضا للانتعاش، ويتوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بهما أن يسجل معدلا إيجابيا مقداره ١,٥ في المائة و ١,٣ في المائة، على التوالي. وسينمو كذلك، وإن كان بمعدل أكثر انخفاضاً، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالبحرين والكويت في عام ١٩٩٩. أما فيما يخص البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، فإنه ينتظر لاقتصاداتها أن تنمو جميعا في عام ١٩٩٩ بمعدل يفوق نموها في عام ١٩٩٨. ويتوقع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر أن يتسارع بنسبة ٥,١ في المائة، وهذه أعلى نسبة فيما بين هذه المجموعة وثاني أعلى نسبة فيما بين أعضاء اللجنة جميعا. وسيصدر النمو الاقتصادي السريع بالبلد الأداء المعزز للشركات المخصصة وزيادة الصادرات غير النفطية عن طريق الاتفاقات التجارية الثنائية. وينتظر

لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبنان أن ينمو بمعدل ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٩. ومن المتوقع للاقتصاد اللبناني أن يمضي قدما إلى الأمام بناء على هبوط أسعار الفوائد إلى جانب تخفيض العملة اللبنانية على نحو طفيف، وذلك بالإضافة إلى حدوث زيادة كبيرة في أعداد السائحين الوافدين. وسيستفيد اقتصاد اليمن والجمهورية العربية السورية من ارتفاع إيرادات النفط وتعزيز أداء القطاعات الخاصة. وينتظر أيضا للضفة الغربية وقطاع غزة أن يشهدا تحسنا في نموها الاقتصادي، مما يرجع جزئيا إلى الدعمين المالي والتقني اللذين يتوقع تقديمهما من جانب مجتمع المانحين.

٧ - وما فتئت البطالة مشكلة مزمنة تواجه الاقتصادات الأكثر تنوعا بالمنطقة. وتفاقمت الحالة في عام ١٩٩٨ حيث فشل الأداء الاقتصادي في توليد فرص للعمل تكفي لاستيعاب اليد العاملة المتاحة والسريعة التزايد. وبالإضافة إلى ذلك، أفضت التباطؤات أو الانكماشات الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي درجت على استقبال اليد العاملة إلى تقليص الطلب على العمال المغتربين، مما أدى إلى زيادة تردى المشكلة. وقدر أن اليمن والأردن قد سجلا أعلى معدلين للبطالة في منطقة اللجنة، وهما ٢٧ في المائة و ٢١ في المائة، على التوالي، وفقا للتقديرات الأولية. وكانت السياسات المالية والنقدية باليمن إنكماشية إلى حد بعيد: فالانخفاض الحاد في إيرادات النفط قد أكره الحكومة اليمنية على تقليص النفقات، ورفعت أسعار الفائدة على نحو ملموس من أجل تثبيت العملة المحلية مقابل دولار الولايات المتحدة. وقد أدت هذه العوامل مع بعضها إلى تعويق النمو الاقتصادي المحلي، مما رفع بالتالي مستوى البطالة. واتباع الأردن أيضا سياسات نقدية ومالية تقييدية، وقد عانى من هبوط فرص العمل في بلدان المجلس. وفي إطار توفر معدل نمو مرتفع في مجال اليد العاملة يناهز ٥ في المائة، إلى جانب وجود عدد كبير من العمال الأجانب بالبلد، بدأت حكومة الأردن في تنفيذ سياسة تقضي باتخاذ إجراءات صارمة مع ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ من العمال الأجانب الذين لا توجد لديهم تصاريح عمل سارية. وقدرت الحكومة المصرية أن معدل البطالة لديها يقل عن ١٠ في المائة بمقدار ضئيل، في حين أن المصادر الأخرى، بما فيها منظمة العمل الدولية، قد قدرت هذا المعدل بـ ١٧ في المائة. ومن المطلوب من الاقتصاد المصري أن ينمو بمعدل سنوي يبلغ متوسطه ٧ في المائة لمدة خمس سنوات على الأقل من أجل استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل كل سنة، وعدد هم ٤٥٠ ٠٠٠، إلى جانب تخفيض معدل البطالة الشامل بمقدار خمس نقاط مئوية. وفي لبنان، أشارت التقديرات الرسمية إلى أن حجم القوى العاملة اللبنانية في عام ١٩٩٨ كان ١,٣٦ مليون، وكان منهم ١,٢٢ مليون يزاولون العمل، مما يعني أن معدل البطالة كان يناهز ١٠ في المائة. وسجل معدل البطالة رسميا في الجمهورية العربية السورية باعتباره يبلغ ٥ في المائة في عام ١٩٩٨. ومع هذا، فإن التقديرات الخاصة قد أشارت إلى وجود معدلات للبطالة أكثر ارتفاعا على نحو كبير. ولا شك أن نمو السكان السوريين المرتفع نسبيا والبالغ ٣,٥ في المائة في وقت يتسم فيه اقتصاد البلد بالتباطؤ قد رفع إلى حد بعيد معدل البطالة، أو العمالة الناقصة، بالجمهورية السورية. أما فيما يتصل بالضفة الغربية وقطاع غزة، فإن معدل البطالة قد هبط من ٢٠,٩ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٨، وفقا للتقديرات الأولية. وكان السبب الرئيسي لهذا الانخفاض الكبير متمثلا في هبوط عدد الأيام التي أغلقت فيها الحدود.

٨ - ومشكلة البطالة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تختلف عنها في الاقتصادات الأكثر تنوعا. فهي ما فتئت بطبيعتها بلدانا متلقية لليد العاملة، حيث يعمل ملايين من العمال المغتربين. ومع هذا، فإن سرعة نمو القوى العاملة الوطنية ببلدان المجلس، التي تتسم بنمو يبلغ معدله السنوي ٥ في المائة في المتوسط مع وجود معدل نمو سكاني سنوي يبلغ ٣,٣ في المائة، قد اضطرت هذه البلدان إلى التماس سياسات مناسبة لتهيئة فرص للعمالة من أجل رعاياها. ومع هذا فإن التباطؤ الاقتصادي الحالي وانخفاض الإيرادات الحكومية قد حدث من قدرة هذه البلدان على تشغيل مزيد من رعاياها بالقطاع الخاص في عام ١٩٩٨. وفي نفس الوقت، فإن معظم المواطنين العاملين ببلدان المجلس يمارسون العمل في القطاع العام، حيث تتسم المرتبات والمزايا الإضافية بشدة الارتفاع عن مثيلاتها في القطاع الخاص. وبالتالي، فهناك صعوبة كبيرة في تشجيع هجرة العمال المحليين من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وقد اتخذت الآن غالبية بلدان المجلس تدابير محددة لزيادة فرص التدريب أمام رعاياها لجعل القطاع الخاص أكثر جاذبية مع تزويده بفوائد إضافية أفضل قدرا وكفالة حد أدنى من الأجور به. وفي عام ١٩٩٨، ضاعفت هذه البلدان جهودها الرامية إلى الاستعاضة عن العمال المغتربين بعمال من رعاياها كلما أمكن، من خلال تقديم الحوافز للشركات الخاصة حتى تقوم بتشغيل مواطني البلد، أو فرض جزاءات على تلك الشركات التي لا تحقق حصة موصى بها من الرعايا الذين يجري تشغيلهم فيما لديها من قوى عاملة. ويضطلع حاليا بتنفيذ سياسات إضفاء الطابع المحلي هذه بدرجات متفاوتة من النجاح. وكانت البحرين أكثر البلدان نجاحا في هذا السبيل. فالقطاع العام لديها يحظى بأعلى معدل من العاملين المحليين فيما بين بلدان المجلس، حيث تقدر نسبتهم بحوالي ٩٠ في المائة، في حين أن مواطني البحرين بالقطاع الخاص يشكلون ٦٦ في المائة و ٢٨ في المائة و ١٤ في المائة من مجموع العاملين في القطاع المصرفي والمالي وقطاع التصنيع وقطاع البناء، على التوالي. ونجحت عمان أيضا فيما سعت إليه من إضفاء الطابع المحلي على القطاع المصرفي والمالي، وإن كان ذلك بدرجة محدودة.

٩ - ومن المتوقع للبطالة أن تتفاقم بالبلدان أعضاء اللجنة في عام ١٩٩٩. وينتظر من حكومات بلدان المجلس والأردن أن تمعن في التطبيق الرسمي لسياسة الاستعاضة عن العمال المغتربين برعاياها، وأن تواصل سياسات طرد العمال غير القانونيين. ومن شأن هذا أن يؤدي بدوره إلى صعوبات في الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن، التي دأبت على إيفاد اليد العاملة في المنطقة.

١٠ - وما برحت معدلات التضخم تهبط في منطقة اللجنة في السنوات الأخيرة. وتشير التقديرات إلى أنها قد تعرضت لمزيد من الهبوط في عام ١٩٩٨ بمعظم البلدان، باستثناء اليمن. وغالبية بلدان مجلس التعاون الخليجي لديها معدلات تضخم أكثر انخفاضا من المعدلات السائدة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، باستثناء قطر. ومن المقدر أن قطر قد شهدت تضخما معقولا يبلغ ٣,٥ في المائة، وهذا أكثر ارتفاعا من معدل التضخم في الأردن البالغ ٢,٥ في المائة. وتشير التقديرات الأولية إلى أن بلدان المجلس الأربعة، وهي البحرين وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية، قد تعرضت للانكماش الاقتصادي في عام ١٩٩٨. وحيث أن عملات بلدان المجلس مثبتة حسب دولار الولايات المتحدة، باستثناء الدينار الكويتي المحدد وفق سلة من العملات، فقد ارتفعت قيمة هذه العملات، هي والدولار، مقابل الين الياباني وغالبية

عملات آسيا وغرب أوروبا الأخرى. ومن ثم، فإن أسعار السلع المستوردة إلى بلدان المجلس من معظم شركائها التجاريين قد هبطت إلى حد كبير. وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت معدلات التضخم لمزيد من الهبوط وبلغت مستويات منخفضة قياسية، وذلك في ضوء السياسات النقدية التي اتسمت على نحو تقليدي بالحذر، إلى جانب الاضطلاع بتخفيضات ملموسة في النفقات الحكومية بالبلدان المعنية. وعلى صعيد البلدان كل على حدة، وبعد معدل انكماش ضئيل يبلغ ٠,٢ في المائة في عام ١٩٨٦ ومعدل تضخم طفيف يصل إلى ٠,٢ في المائة في عام ١٩٩٧، سجلت البحرين في عام ١٩٩٨ انكماشاً يبلغ ٠,٢ في المائة وفقاً للتقديرات ذات الصلة. وهبطت معدلات التضخم بالكويت من ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٠,٧ في المائة في عام ١٩٩٧، ثم هوت في النهاية إلى معدل سلبي يبلغ ١,٣ في المائة في عام ١٩٩٨. ورغم أن الدينار الكويتي محدد حسب سلة من العملات، فإن دولار الولايات المتحدة لا يزال بارزاً في هذه السلة. وبالتالي، فإن الحصة المرتفعة نسبياً من السلع المستوردة في السوق الكويتية قد أدت إلى هبوط الأسعار بشكل عام في عام ١٩٩٨. ومن المقرر أن عمان قد سجلت معدل انكماش يبلغ ٠,٥ بكل من عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وكان التضخم في قطر أعلى منه في أي بلد آخر من بلدان المجلس في السنوات الثلاث الأخيرة، كما أنه قد مثل الحالة الوحيدة لارتفاع معدل التضخم عن ١ في المائة في عام ١٩٩٨. ورغم هبوط هذا التضخم من ٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٧، فإنه لا يزال يبلغ ٣,٥ في المائة. ومن العوامل التي اسهمت في ذلك، استمرار حكومة قطر في إكمال بناء مشروع الغاز الطبيعي، وإبقائها على الإنفاق وفق المستويات التي كانت مزمنة. وفي المملكة العربية السعودية، بلغت معدلات التضخم ١,٢ في المائة في عام ١٩٩٦ و ١,١ في المائة في عام ١٩٩٧، ثم انتقلت إلى مستوى سلبي يبلغ ٠,٨ في المائة في عام ١٩٩٨. وقد قامت المملكة العربية السعودية بتقليص نفقاتها الحكومية إلى حد كبير في عام ١٩٩٨، كما أنها استفادت أيضاً من حالات الهبوط الحاد في أسعار الواردات، وكذلك من زيادة ضعف الضغط السعودي على الأجور في ضوء البطء الاقتصادي بالبلد. ولم يتحول معدل التضخم بالإمارات العربية المتحدة إلى معدل سلبي في عام ١٩٩٨، كما حدث في قطر، فالحكومة قد قامت على نحو واضح بالاحتفاظ بنفقاتها المخططة. ومع هذا، فإنه قد هبط إلى ما دون المستويات التي كانت سائدة في السنوات السابقة، أي ٤,٠ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٧، حيث بلغ ١ في المائة في عام ١٩٩٨.

١١ - ومن بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بمنطقة اللجنة، تشير التقديرات إلى أن اليمن قد شهد أعلى معدل للتضخم في عام ١٩٩٨. وقد نجح هذا البلد في خفض التضخم المرتفع الذي كان يبلغ ٣٠,٢ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى مستوى معقول يصل إلى ٥,٤ في المائة في عام ١٩٩٦، وذلك في ضوء سياساته المتعلقة بالاستقرار على الصعيد الاقتصادي الكلي في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي الجارية منذ عام ١٩٩٥. وكان معدل التضخم مع هذا متسماً باتجاه سعودي، مما يرجع، من ناحية أولى، إلى خفض قيمة الريال اليمني مقابل دولار الولايات المتحدة وكذلك إلى سياسة الحكومة التي تسعى إلى القضاء على إعانات الأسعار المتصلة بالسلع الأساسية قضاء تاماً. وتمكنت الجمهورية العربية السورية من تخفيض معدلات التضخم تدريجياً، من ٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٨,٣ في المائة في عام ١٩٩٧ وإلى ٤,٩ في المائة في عام ١٩٩٨. وقد تحقق استمرار التخفيض في عام ١٩٩٨ من جراء تقليص النفقات الحكومية وتخفيض

أسعار السلع المستوردة وإبطاء النمو الاقتصادي. ومنذ عام ١٩٩٦، كان هناك هبوط مطرد في التضخم بالضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك في أعقاب حدوث هبوط كبير، من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٨,٤ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٦,١ في المائة في عام ١٩٩٧. وثمة تقدير أولي بأنه قد انخفض إلى ٤,١ في المائة في عام ١٩٩٨. وقد تنشر هذه التغييرات الملحوظة بذلك الهبوط الحاد في القدرة الشرائية للشعب الفلسطيني مع وجود بطالة مرتفعة ونمو اقتصادي بطيء. واستمرت عملة لبنان في الارتفاع مقابل دولار الولايات المتحدة، وإن كان ذلك على نحو طفيف، مما أسهم في تخفيض أسعار الواردات من اليابان وسائر البلدان الآسيوية في عام ١٩٩٨. وقد حدث هذا على الرغم من القيام أثناء هذا العام بفرض تعريفات جمركية شاملة تبلغ ٢ في المائة. وتشير التقديرات الأولية إلى أن التضخم بلبنان قد بلغ ٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٨، أي أنه قد انخفض بمقدار ٤ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٧. وعملتا كل من مصر والأردن مثبتتان حسب دولار الولايات المتحدة، وبالتالي فقد ارتفعت قيمتهما، إلى جانب الدولار، مقابل عملاء شركائهما التجاريين بشركي آسيا وجنوبها الشرقي. ومن ثم، فقد استفاد كل من هاتين العملتين من هبوط أسعار الواردات. وانخفضت معدلات التضخم بمصر من ٧,٢ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٨. وشهد الأردن أيضا هبوطا تدريجيا في معدلات التضخم لديه، وذلك من ٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٣ في المائة في عام ١٩٩٧، وإلى ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٨، في وقت اتسم بانخفاض النفقات الحكومية وتقييد السياسات النقدية وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية.

١٢ - ومن المتوقع لغالبية البلدان أعضاء اللجنة أن تشهد معدلات تضخمية صعودية تدريجية في السنوات الأخيرة، وذلك في إطار ما ينتظر من انتعاش أسعار الواردات وتخفيض أو إلغاء الإعانات الحكومية كجزء من الإصلاح الاقتصادي لدى بعض البلدان الأعضاء.

١٣ - وبصفة عامة، تدهورت المواقف المالية للحكومات في منطقة اللجنة في عام ١٩٩٨، كما ارتفعت بشكل كبير عجوزات الميزانية بوصفها نسبا مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالقياس إلى السنتين الماضيتين. ومن بين البلدان أعضاء اللجنة، كان لبنان هو البلد الوحيد الذي استطاع تخفيض عجز ميزانيته، من ٢٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ إلى ١٥,٠ في المائة في عام ١٩٩٨، بينما قامت مصر بالإبقاء على عجز ميزانيته بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي في نفس المستوى الذي سبق تحقيقه بصفة أساسية؛ وهو ١ في المائة. وسجلت جميع البلدان الأعضاء الأخرى حالات عجز آخذة في الاتساع، مما يرجع قبل كل شيء إلى الهبوط الحاد في أسعار النفط، وبالتالي في إيرادات تصدير هذا النفط. ولقد منيت بهذا الوضع بصفة خاصة بلدان المجلس. ومن المعروف عادة عن هذه البلدان أنها تتسم بالتحفظ في تقدير إيرادات النفط فيما يتصل بأغراض تخطيط الميزانية، وقد استعملت أسعار نفط تقديرية تتراوح بين ١٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة و ١٥ دولارا للبرميل الواحد فيما خططته من ميزانيات في عام ١٩٩٨. وبعبارة أخرى، فإن حكومات بلدان المجلس قد تنبأت بأن أسعار النفط في عام ١٩٩٨ ستكون أقل من متوسط سعر الأوبك في عام ١٩٩٧ البالغ ١٨,٧ دولارا، وذلك بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة. ومع هذا، فإن أسعار النفط قد كانت أقل من مستوياتها في عام ١٩٩٧ بنسبة ٣٤ في المائة،

مما أدى إلى إحداث ثغرة تتراوح بين ٥ و ١٨ في المائة في التقديرات الأولية المحافظة التي سبق استخدامها. ومن جراء هذا، تراجعت هذه البلدان، بشكل مؤقت على الأقل، عن تحقيق ما سبق تحديده من أهداف بشأن القضاء على عجوزات الميزانية بحلول عام ٢٠٠٠. وقد سجلت الكويت في الواقع فائضا في الميزانية يبلغ ١١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧، ولكن التقديرات تشير إلى أنها قد أنهت عام ١٩٩٨ بعجز يعادل ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٤ - وقد عجز ميزانية قطر في عام ١٩٩٨ بأنه يبلغ ٩,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه أعلى نسبة فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولم تقم حكومة قطر بتقليص النفقات إلى ما دون المستوى الذي كان مخططا في البداية، وذلك حتى تكمل مشروعها ذات النطاق الواسع المتعلق بالغاز الطبيعي. ولم تتعرض النفقات الحكومية لتقييد كبير في الإمارات العربية المتحدة أيضا، ومن ثم، فإن عجز ميزانيتها قد قُدر بنسبة ٧,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨، مما يزيد عن نسبة ٣,٩ في المائة المتصلة بعام ١٩٩٧. وقامت جميع بلدان المجلس الأخرى بتقليص النفقات الحكومية، فأسعار النفط قد استمرت في الهبوط طوال عام ١٩٩٨ وبلغت مستويات تقل كثيرا عن المستويات التي كانت مزمعة، وبالتالي فإن عجوزات ميزانيتها قد ظلت تشكل نسبا مئوية ضئيلة نسبيا من الناتج المحلي الإجمالي؛ ٤ في المائة فيما يتعلق بالبحرين والكويت، و ٥ في المائة فيما يخص المملكة العربية السعودية. وقد أشارت التقديرات إلى أن عمان قد سجلت أقل نسبة من نسب عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي فيما بين بلدان المجلس في عام ١٩٩٨، وهي نسبة ٢,٨ في المائة، رغم أن هذه النسبة كانت أعلى من النسبة المتصلة بعام ١٩٩٧ والبالغة ٠,٧ في المائة. وتقديرات إيرادات الميزانية الأولية بعمان كانت من أشد التقديرات محافظة، ولم يقتصر الأمر على هذا، بل خفضت أيضا النفقات الحكومية بما يزيد عن ١٠ في المائة في عام ١٩٩٨. وعلاوة على هذا، فإن هذا البلد قد استفاد من سياساته الخاصة بالإصلاح الاقتصادي وتنويع الإيرادات، في حين أن صادراته المتصلة بالغاز المسال قد زادت في عام ١٩٩٨، مما أسهم بما يربو على ١٠ في المائة من إيرادات الحكومة.

١٥ - وقد يعزى الهبوط الكبير في عجز ميزانية لبنان بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨ إلى تحسين نظام تحصيل الضرائب، وفرض تعريف جمركية شاملة تبلغ ٢ في المائة على السلع المستوردة وفرض نسب أعلى من ذلك بكثير على الواردات الترفيهية، وشن رسوم إضافية على الخدمات المتعلقة بالفنادق والمطاعم تبلغ ٥ في المائة، وزيادة إيرادات الضرائب المتأتية من البنزين. وكان بوسع لبنان أن يسجل فائض ميزانية لأول مرة منذ سنوات كثيرة لولا التزامات خدمات الديون المرهقة، التي مثلت نصف الإيرادات الحكومية تقريبا. ومصر من البلدان المصدرة للنفط، ومع هذا، فإن اقتصادها يتسم بتنوع معقول، وإيرادات النفط لديها لا تشكل عنصرا غالبا من إجمالي الإيرادات الحكومية. وبالإضافة إلى هذا، فإن عملية الخصخصة العاجلة التي اضطلع بها البلد خلال عام ١٩٩٨ قد حققت إيرادات حكومية كافية. وبالتالي، فإن مصر قد استطاعت أن تحتفظ بمعدل يبلغ ١ في المائة من معدلات عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أقل معدل لدى البلدان أعضاء اللجنة. وفي بقية بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعا، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية واليمن، قُدر أن عجز الميزانية بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

قد زاد في عام ١٩٩٨ إلى ٩,٧ في المائة و ٣,٦ في المائة و ٤ في المائة، على التوالي، بعد الانخفاض في عام ١٩٩٧ عن مستويات عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من تقليص النفقات الحكومية في إطار وجود أحوال اقتصادية سيئة بمنطقة اللجنة، فإن الانخفاضات الحادة في إيرادات الحكومة بتلك البلدان كانت كبيرة إلى حد يحول دون تعويضها.

١٦ - ومن المتوقع لمعدلات عجوزات الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالبلدان أعضاء اللجنة أن تهبط في عام ١٩٩٩، أي أنها ستعكس مسيرة الاتجاهات التي كانت سائدة في عام ١٩٩٨، فالحكومات الأعضاء ستحسن من تكييف نفقاتها وفق الإيرادات المتوقعة. وثمة مساعدة كذلك من الزيادات الملحوظة في الإيرادات غير النفطية لدى بعض الأعضاء في المنطقة.

ثانيا - التطورات النقدية والضريبية والمالية

١٧ - أثناء السنوات الخمس الماضية، كان البطء في نمو الموارد المالية واضحا بصفة خاصة فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد اقترن هذا التطور ببطء مماثل في نمو الائتمانات المصرفية المقدمة إلى القطاع الخاص. وشملت العوامل المساهمة في هذا الصدد التغييرات التي أدخلت على تكوين ومستوى النفقات الحكومية، والقيود المتعلقة بالائتمانات المصرفية التي اضطلع بها من خلال التعديلات في معدلات الفائدة ومعدلات الاحتياطي أو السيولة والحدود القصوى للائتمانات. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت محاولات للإقناع المعنوي من أجل توجيه الائتمانات المصرفية إلى مجالات مفضلة، وتشجيع بيع أذون الخزانة والكمبيالات والسنوات، وزيادة تدفق السيولة في صورة تحويلات جارية ورأسمالية لتمويل الواردات والاستثمار. وفي الأردن والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت ولبنان ومصر، اضطلع على سبيل المثال بسلسلة من التدابير لتنظيم السيولة وتحسين إدارة النقد. وشملت هذه التدابير (أ) إدخال نظام يسمح بوجود مجموعة متنوعة من معدلات السيولة في هيكل الودائع المصرفية، (ب) تخصيص حسابات مصرفية جارية في ودائع نقدية وودائع لأجل وودائع مدخرات لدى المصارف المركزية، أو في ودائع جارية لدى سائر المصارف المحلية بأسعار محددة، (ج) وضع ترتيبات لمقايضة العملات فيما بين المصارف المحلية لتقليل المخاطر المتصلة بتقلبات أسعار الصرف إلى أدنى حد، (د) قيام المصادر المركزية بإصدار أذونات وكمبيالات لحساب وزارات المالية لتوفير أساس لـ "عمليات السوق المفتوحة"، (هـ) الاضطلاع بعمليات مشتركة بين المصارف تتضمن ودائع مصرفية قابضة وشهادات للإيداع.

١٨ - وحتى عام ١٩٩٨، لم يكن هناك تعريف سليم للموارد المالية الشاملة في منطقة اللجنة. ولم يكن ثمة تعريف يراعي النقد والائتمان والصكوك المالية السوقية، أو يدرج هذه الصكوك في كل مجموعة من مجموعات موارد المال. ومن ثم، فقد ظل تكوين موارد المال غير واضح، ونجم عن ذلك تفسير خاطئ لمعدلات النمو والتحركات في مجال موارد المال. وبالتالي، فإنه لم يضطلع في أي بلد عضو باللجنة بإبراز العلاقات القائمة بين تدابير موارد المال والأداء الاقتصادي، أو بتحديد إجراءات تستهدف النمو النقدي. وقد تركت بالطبع مهمة حفز الاقتصاد بكاملها على عاتق سياسات الميزنة.

١٩ - وخلال السنوات القليلة الماضية، تغيرت على نحو أساسي السياسات النقدية لدى غالبية البلدان أعضاء اللجنة. وهذا واضح بصفة خاصة فيما يتصل بتوسيع نطاق الموارد المالية وفقا لمستوى التنمية الاقتصادية. وبغية تعزيز فعالية السياسات النقدية، عُدلت اختصاصات النظام المالي نفسه، مما أدى إلى تحسين عملية تعبئة وتخصيص الموارد المالية وكذلك إلى تقوية آلية الرقابة النقدية. واقتضى تحقيق هذه الأهداف بدوره تعزيز دور القوى السوقية في مجال تحديد معدلات العائد ومخصصات الائتمان. وقام عدد من أعضاء اللجنة، ولا سيما مصر والأردن، حيث تنفذ برامج اقتصادية للتكيف الهيكلي، بإحراز تقدم أثناء النصف الأول من التسعينات في ميدان تحرير هيكل أسعار الفوائد، ولا سيما الفوائد المتعلقة بالودائع، وكذلك في مجال تضيق نطاق الأسعار التفضيلية، وخاصة فيما يتعلق بمؤسسات القطاع العام.

٢٠ - وعلى الرغم من الانخفاضات الكبيرة في إيرادات النفط ببلدان اللجنة في عام ١٩٩٨ كما سبق القول، فإن هذه الإيرادات قد ظلت تقدم نسبة مئوية مرتفعة، تتراوح بين ٧٠ و ٩٠ في المائة، من إجمالي إيرادات الميزانية بهذه البلدان. ومن جراء الاتكال بشكل كبير على صادرات النفط، فإن الهبوط في الإيرادات النفطية في عام ١٩٩٨ قد أثر على كافة جوانب الأنشطة الاقتصادية ببلدان اللجنة، وهذا قد حفز على الاضطلاع بتغييرات عاجلة وفورية في السياسات الاقتصادية والمالية. وأدخلت بلدان اللجنة تقييدات هامة تتصل بالميزانية في السنة المالية ١٩٩٩، في ضوء إعادة تقييم برامجها المالية الإنمائية. وتمثل ميزانيات عام ١٩٩٩ بمعظم هذه البلدان خفضا لمعدل نمو النفقات الرأسمالية، أو إبطاء لهذا المعدل. وعلاوة على ذلك، لم يُصطلح في هذه الميزانيات فيما يبدو بإدخال مشاريع إنمائية جديدة. وكان الإنفاق الرأسمالي قاصرا في غالبية الأمر على مشاريع صغيرة فقط، أو على مشاريع سبق البدء فيها في إطار التزامات سابقة. ومع هذا، فقد تبين أن ثمة مزيدا من الصعوبة في تقليص النفقات الجارية، التي تشمل أساسا الدفاع، والأجور والمرتبات، والإعانات المالية والخدمات. وجرى تمويل العجوزات الحتمية المتعلقة بميزانيات بلدان المجلس من خلال الاتكال على احتياطات هذه البلدان، من ناحية أولى، وبإصدار بعض صكوك الدين من قبيل السندات الحكومية وأذون الخزانة والكمبيالات في النصف الثاني من عام ١٩٩٨، من ناحية ثانية. ومن المتوقع لهذا النمط أن يستمر في السنوات القادمة، حيث ينتظر لبلدان المجلس أن تواجه صعوبة في وضع ميزانية تتسم بالتوازن في ضوء التطور الأخير في أسواق النفط العالمية. وكذلك اضطرت بلدان اللجنة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتكاليف المتزايدة للإعانات المالية ولتبرير تحمل عبء الميزانية، من جراء الانخفاضات في إيرادات النفط في عام ١٩٩٨. وهذا يصدق بصفة خاصة على الإعانات المالية المتصلة بالمياه والكهرباء، فهذه تقدم بأسعار لا تغطي حتى جزءا ضئيلا من تكاليف الإنتاج. وفي عام ١٩٩٩، ينتظر من حكومات بلدان اللجنة أن تواصل تقليص النفقات، مع قيامها في نفس الوقت. بتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد على نحو أكثر نشاطا.

٢١ - والبلدان أعضاء اللجنة التي تحظى باقتصادات أكثر تنوعا تتقاسم ثلاث خصائص مشتركة أساسية فيما يتصل بإيرادات الميزانية لديها في عام ١٩٩٨: (أ) تزايد حصص الإيرادات المحلية في النفقات الجارية وجزء من النفقات الرأسمالية؛ (ب) حدوث انخفاضات في مستوى المعونة الأجنبية والفوائض السلبية من بلدان اللجنة؛ (ج) ارتفاع مستويات الديون العامة المحلية. ومثلما كان الحال مع بلدان اللجنة،

اتبعت هذه المجموعة أيضا سياسات ضريبية صارمة في عام ١٩٩٨، حيث حدثت من نمو كل من النفقات الجارية والرأسمالية. وفي غالبية هذه البلدان، ولا سيما في مصر والأردن، بذلت جهود لتخفيض مبلغ الإعانات المالية بالنسبة للنفقات الجارية الإجمالية. وأدى تحسين الكفاءة في مجال تحصيل الضرائب والإدارة العامة بمعظم هذه البلدان أثناء السنوات القليلة الماضية إلى المساهمة أيضا في ارتفاع إيراداتها المحلية. ومع هذا، فإن نظمها الضريبية لا تضطلع بدور فعال في تعبئة الموارد المالية المحلية المتاحة. ومن المتوقع لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يضطلع بها في الوقت الحالي ببعض من هذه البلدان أن تقوم بتغييرات كبيرة في مجال تخصيص الموارد في إطار السنوات الخمس القادمة. وعلاوة على ذلك، وعلى النقيض من بلدان المجلس التي تستطيع تمويل عجوزاتها القصيرة الأجل المتصلة بالميزانية من خلال الائتكال على احتياطياتها الأجنبية، قد يتعين على غالبية البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا أن تنظر في تهيئة مصادر بديلة لتقليل عجوزات ميزانياتها. ومن الأمثلة القليلة على ذلك، زيادة إيرادات الميزانية من خلال إصلاح تدابير جمع الإيرادات وتحسين طرق تحصيل الضرائب وتخفيض معدل نمو نفقات الميزانية من خلال الحد من الإعانات المالية أو مدفوعات خدمة الدين.

ثالثا - التطورات في القطاع الخارجي

٢٢ - كانت التجارة الدولية لدى منطقة اللجنة تشكل ٢,١ في المائة فقط من حجم التجارة الإجمالية العالمية في الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧، مما يشير إلى هبوطها عن مستواها البالغ ٧,٢ في المائة والذي كان سائدا في الفترة ١٩٨٠/١٩٨١. وشكلت صادرات النفط من بلدان اللجنة في الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧، ٧٥ في المائة من إجمالي صادرات المنطقة. ومن جراء انهيار أسعار النفط في عام ١٩٩٨، تعرضت إيرادات صادرات النفط بمنطقة اللجنة بأسرها لتأثيرات معاكسة. وتقدر القيمة الإجمالية لصادرات المنطقة في عام ١٩٩٨، باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة، بـ ٩٧,١ بليون من دولارات الولايات المتحدة، مما يمثل انخفاضا مقداره ٢١,٧ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٧. والتنبؤات المتفائلة المتعلقة بعام ١٩٩٩ تقول بأن تحسين أسعار النفط العالمية سيؤدي إلى زيادة إيرادات صادرات المنطقة بنسبة ٨ في المائة.

٢٣ - وتشير التقديرات إلى أن إيرادات الصادرات لبلدان مجلس التعاون الخليجي، التي أسهمت بما يزيد عن ٨٠ في المائة من الإجمالي المتعلق بمنطقة اللجنة، قد بلغت ٧٩,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مما يدل على حدوث هبوط شديد مقداره ٢٦,٤ في المائة بالنسبة لإيرادات عام ١٩٩٧. وقدرت صادرات الكويت والمملكة العربية السعودية بأنها قد هبطت بنسبة ٣١,٠ في المائة و ٢٨,٥ في المائة، على التوالي، في عام ١٩٩٨، أي أن هذين البلدين قد سجلا أكبر نسبي هبوط فيما بين بلدان المجلس. وهبطت صادرات البحرين بنسبة ١٩,٨ في المائة. وهذه أقل نسبة في هذه المجموعة. وفيما يخص سائر بلدان المجلس، تبين التقديرات الأولية لصادراتها الإجمالية في عام ١٩٩٨ حدوث هبوط يبلغ ٢١,١ في المائة بالإمارات العربية المتحدة و ٢٤,٣ في المائة بعمان و ٢٥,٦ في المائة بقطر، وذلك بالقياس إلى عام ١٩٩٧. وعلى النقيض من بلدان المجلس، أشارت التقديرات إلى أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا قد سجلت زيادة في إيرادات صادراتها المشتركة تبلغ ١٠,٠ في المائة في عام ١٩٩٨ بالنسبة إلى مستوى

عام ١٩٩٧. وكان العامل المساهم الرئيسي، في هذا الصدد، حدوث زيادة في الصادرات العراقية من جراء اتفاق النفط مقابل الغذاء الذي أبرم في شهر شباط/فبراير ١٩٩٨. ومع هذا، فالتقديرات تشير إلى أن إجمالي صادرات ثلاثة بلدان من هذه المجموعة قد هبط على نحو كبير في عام ١٩٩٨ بالنسبة لعام ١٩٩٧. وهذه البلدان تشمل اليمن، الذي شهد أكبر معدل للهبوط وهو ٣٠,٥ في المائة، والجمهورية العربية السورية بهبوط قدره ٢٠,٤ في المائة، ومصر بهبوط يبلغ ١١,٧ في المائة. وفيما يخص الأردن ولبنان، اللذين لا يصدران النفط، تشير التقديرات إلى أن صادراتهما قد ارتفعت بنسبة ٥,١ في المائة و ١٥,٣ في المائة، على التوالي، في عام ١٩٩٨.

٢٤ - وأشارت التقديرات أيضا إلى أن إجمالي قيم الواردات لمنطقة اللجنة في عام ١٩٩٨ قد سجلت هبوطا يبلغ ٢,٦ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٧. وكان هناك سببان رئيسيان لذلك وهما ما حدث من هبوط حاد في إيرادات المنطقة من النفط، الذي يشكل عادة المصدر الرئيسي لتمويل الصادرات، إلى جانب وقوع هبوط ملموس في أسعار السلع الأساسية بالأسواق العالمية أثناء عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الواردات من العديد من بلدان شرقي آسيا قد تعرضت للهبوط، مما يعزى أساسا إلى تخفيض قيمة عملات كل من هذه البلدان. ومن المسقط أن إجمالي واردات منطقة اللجنة في عام ١٩٩٩ سيزيد بنسبة ١,١ في المائة.

٢٥ - وأشارت التقديرات كذلك إلى أن قيم واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي في مجموعها، التي تمثل ما يزيد عن ٧٠ في المائة من إجمالي واردات المنطقة، قد انخفضت في عام ١٩٩٨ عن مستوى قيمها في عام ١٩٩٧. ومن المسقط لها أنها سترتفع على نحو طفيف، يبلغ ٠,٦ في المائة تقريبا، في عام ١٩٩٩. وذكرت التقديرات أن كافة بلدان المجلس قد شهدت هبوطا في الواردات، مع تباين القيم داخل المجموعة من مستوى ٣,٠ في المائة بعمان إلى مستوى ٦,٥ في المائة بالإمارات العربية المتحدة. ومع هذا، فإن التنبؤات تشير إلى أن واردات بلدان المجلس ستزيد في عام ١٩٩٩، باستثناء المملكة العربية السعودية التي يتوقع لها أن تشهد انخفاضا مقداره ١,٠ في المائة. ومن المنتظر لواردات البحرين أن تسجل أقل زيادة في المجموعة، أو ١,١ في المائة، في حين أن واردات الإمارات العربية المتحدة ستزيد بنسبة ٣,٢ في المائة. وفيما يتصل بالبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، تشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي واردات هذه البلدان، كمجموعة، قد حقق معدل نمو يبلغ ٢,١ في المائة، وهذا يعود أساسا إلى زيادة واردات العراق، ومن المسقط لهذه الواردات أن تزيد بنفس المعدل تقريبا في عام ١٩٩٩. ومع هذا، فالتقديرات تشير إلى أن واردات ثلاثة من بلدان هذه المجموعة قد انخفضت على نحو كبير في عام ١٩٩٨ بالنسبة لمستوياتها في عام ١٩٩٩، حيث انخفضت واردات الأردن بنسبة ٨,٦ في المائة وواردات لبنان بنسبة ٧,٢ في المائة وواردات اليمن بنسبة ٦,٦ في المائة. أما واردات كل من مصر والجمهورية العربية السورية، فقد ذكرت التقديرات أنها قد هبطت بنسبتين أقل قدرا، وهما ٣,٥ في المائة و ٤,٩ في المائة، على التوالي. ومن المتوقع، على النقيض من ذلك، أن تزداد واردات كافة البلدان بهذه المجموعة في عام ١٩٩٩، وذلك بمعدلات نمو تتراوح بين ٢,٣ في المائة بمصر و ٣,٤ في المائة بالجمهورية العربية السورية.

٢٦ - وفي حين أن الميزان التجاري المشترك في منطقة اللجنة قد حقق فائضا يبلغ ١٤,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧، فإن من المقدر له أن يسجل عجزا يبلغ ٩,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٨، من جراء الانخفاض الحاد في إيرادات الصادرات. ومن المسقط لهذا الميزان التجاري بالمنطقة أن يظل متسما بالعجز وأن يسجل ما يناهز ٢,٩ بليون دولار، في عام ١٩٩٩. وفيما يتعلق ببلدان مجلس التعاون الخليجي، كمجموعة، أشارت التقديرات إلى أن الميزان التجاري قد سجل فائضا يبلغ ٧,١ بليون دولار في عام ١٩٩٨، بالقياس إلى ما سجله في عام ١٩٩٧ من فائض أكبر حجما بشكل كبير يصل إلى ٣٢ بليون دولار. أما في عام ١٩٩٩، فإنه قد يسجل فائضا يبلغ ١٣ بليون دولار. وعند النظر إلى البلدان كل على حدة، فإنه يتوقع لثلاثة بلدان بهذه المجموعة، وهي المملكة العربية السعودية والكويت وعمان، أن تحقق فائضا، مع قيام ثلاثة بلدان أخرى بتسجيل عجز، وفقا للتقديرات ذات الصلة في عام ١٩٩٨. وفيما يخص البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، يقدر أن ميزانها التجاري المشترك قد سجل عجزا يصل إلى ١٦,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٨، ومن المتنبأ لهذا الميزان أن يظل في حالة عجز يبلغ ١٦ بليون دولار في عام ١٩٩٩. وينتظر لكافة بلدان هذه المجموعة، باستثناء العراق الذي يتعرض للجزاءات الاقتصادية للأمم المتحدة، أن تسجل عجوزات تجارية في عام ١٩٩٩، سواء على صعيد البلد أم المجموعة.

٢٧ - وبلغ معدل الصادرات/الواردات لمنطقة اللجنة، في مجموعها، ١,١٣ في عام ١٩٩٧، مما يمثل هبوطا طفيفا عن مستوى عام ١٩٩٦، وقد تدهور هذا المعدل في عام ١٩٩٨ وبلغ ٠,٩١ فقط، وفقا للتقديرات ذات الصلة. ومن المسقط له أن يزيد قليلا في عام ١٩٩٩ وأن يبلغ ٠,٩٧. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، هبط هذا المعدل من ١,٤٢ في عام ١٩٩٧ إلى ١,١ في عام ١٩٩٨، ومن المتوقع أن يرتفع في عام ١٩٩٩ وأن يبلغ ١,١٨. أما بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، فإن التقديرات تشير إلى أن هذا المعدل قد زاد من ٠,٤٨ في عام ١٩٩٧ إلى ٠,٥١ في المائة في عام ١٩٩٨، ومن المسقط له أن يرتفع مرة أخرى في عام ١٩٩٩ وأن يصل إلى ٠,٥٤.

٢٨ - وأسهمت صادرات المواد الوقودية المعدنية بنسبة ٧٥ في المائة من إجمالي صادرات منطقة اللجنة في عام ١٩٩٧. وكانت حصة هذه المواد في الصادرات الإجمالية ٨٤,٢ في المائة لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي في مجموعها، ولكنها قد اتسمت بالتباين من بلد لآخر. وسجلت هذه الحصة ٦٢ في المائة بالبحرين، و ٧٦ في المائة بعمان، و ٩٧ في المائة بالكويت. أما هيكل صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا فإنه يختلف بشكل كبير عن هيكل صادرات بلدان المجلس. فصادرات المواد الوقودية المعدنية قد شكلت نسبة ٥٢,٧ في المائة من إجمالي صادراتها كمجموعة، في حين أن كلا من مساهمتي الأغذية والمواشي إلى جانب السلع المصنوعة قد بلغ ١١ في المائة تقريبا. وبلغت صادرات مصر من السلع المصنوعة نسبة ٢٥,٦ في المائة من إجمالي صادراتها، أما حصة صادرات المواد الوقودية المعدنية فقد وصلت إلى ٤٥,٣ في المائة. والأردن ولبنان ليسا من البلدان المصدرة لهذه المواد، ومع هذا، فإن صادرات الأردن من المواد الخام والمواد الكيميائية آخذة في الارتفاع، وقد أسهمت السلع المصنوعة إسهاما كبيرا في صادرات لبنان. وفي الجمهورية العربية السورية، شكلت المواد الوقودية المعدنية إلى جانب الأغذية

والمواشي غالبية صادراتها، حيث بلغت حصتهما ٦٣,٦ في المائة و ١٨ في المائة، على التوالي. أما بالنسبة لليمن، فإن صادرات المواد الوقودية المعدنية قد أسهمت بما يزيد عن ٩٥ في المائة من إجمالي صادراته.

٢٩ - وشكلت ثلاث فئات من فئات السلع المستوردة غالبية واردات منطقة اللجنة، فالمكنات ومعدات النقل قد أسهمت بـ ٣٠,٧ في المائة من إجمالي الواردات، والسلع المصنوعة قد أسهمت بـ ١٩,٤ في المائة، والأغذية والماشية بـ ١٥,٩ في المائة. وهيكّل الواردات ببلدان مجلس التعاون الخليجي، في مجموعها، يماثل هيكل الواردات بمنطقة اللجنة بأسرها، حيث كانت مساهمة المكنات ومعدات النقل أكثر ارتفاعاً على نحو ضئيل، فقد بلغت ٣٧,٨ في المائة. أما هيكل واردات البحرين فهو يختلف عن بقية بلدان المجلس، فوارداتها من المواد الوقودية المعدنية تمثل أعلى مستوى بمنطقة اللجنة، وهو ٣٦,٦ في المائة، من جراء عمليات التكرير وإعادة التصدير، ولكن الواردات من المكنات ومعدات النقل لا تشكل سوى ١٨,٣ في المائة فقط. وثمة اختلاف بحصص المكنات ومعدات النقل المستوردة لدى بلدان المجلس، فهي تتراوح بين ٣٥,٥ في المائة بالمملكة العربية السعودية و ٥٠,٦ في المائة بقطر. وفيما بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، كانت مساهمة المكنات ومعدات النقل في إجمالي الواردات ٢٥,٨ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت حصص الأغذية والماشية إلى جانب السلع المصنوعة، التي استوردتها تلك البلدان، ٢٠ في المائة تقريباً. وقد شكلت هذه البنود الثلاثة معظم واردات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، ومع هذا، فإن واردات الأغذية والماشية لدى اليمن قد أسهمت بحوالي ٢٨,٥ في المائة من إجمالي واردات البلد، وهذه أعلى نسبة في منطقة اللجنة.

٣٠ - وتمثل بلدان الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو أكبر منافذ تصديرية لمنطقة اللجنة، وقد ارتفعت حصتها في إجمالي حجم تجارة المنطقة من ٤٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٥٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وفي الوقت الذي انخفضت فيه بشكل كبير حصة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي من ١٧,٩ في المائة إلى ١٣,٨ في المائة في نفس الفترة، فإنه لم يحدث أي تغيير في حصتي اليابان والولايات المتحدة، اللتين شكلتا ٢٢ في المائة و ٩,٢ في المائة، على التوالي. وهبطت على نحو ضئيل حصة البلدان النامية من ٤٢,٣ في المائة إلى ٤١ في المائة، من جراء انخفاض حصة البلدان النامية الآسيوية بما يقرب من ٢ في المائة بسبب الأزمة الآسيوية. أما فيما يتعلق بواردات منطقة اللجنة في مجموعها، فإن إجمالي حجم الواردات من البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو قد هبط قليلاً، بنسبة ٠,٦ في المائة. وهبطت كذلك حصة الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، بينما لم يحدث تغير يذكر في حصة الولايات المتحدة أو في حصة اليابان. وعلاوة على ذلك، فإن حصة الواردات من البلدان النامية قد هبطت بنسبة ١,٥ في المائة، في حين أن الواردات من البلدان النامية الآسيوية قد قفزت من ١٥,٥ في المائة إلى ٢٠,٢ في المائة، مما يرجع أساساً إلى تخفيض قيمة عملاتها المحلية.

٣١ - وتحسنت التجارة الإقليمية بمنطقة اللجنة في عام ١٩٩٧، حيث بلغت ٨,٦ في المائة من إجمالي صادرات المنطقة و ١٠,٨ في المائة من إجمالي وارداتها، وهذا يشكل ارتفاعاً عن مستويي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ البالغين ٧,٩ في المائة و ٩,٢ في المائة، على التوالي. ومع هذا، فإن التجارة الإقليمية داخل

منطقة اللجنة لا تزال بالغة المحدودية، وذلك بالقياس إلى نسبة الـ ٣٨,٧ في المائة التي حققتها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ونسبة الـ ٥٧,٥ في المائة التي بلغها الاتحاد الأوروبي. ووصلت الصادرات والواردات الأقاليمية المشتركة فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ٧,٦ في المائة و ٨,٥ في المائة، على التوالي، من إجمالي حجمي الصادرات والواردات في عام ١٩٩٧. وكانت حصة التجارة الأقاليمية لدى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً مرتفعة عن ذلك بشكل قليل، حيث بلغت ١٧,٧ في المائة من إجمالي الصادرات و ٩,٣ في المائة من إجمالي الواردات. وفي عام ١٩٩٧، سجل الميزان التجاري الأقاليمي فائضاً يبلغ ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، فيما يتعلق ببلدان المجلس، وعجزاً يبلغ ٦٩٧ مليون دولار فيما يتعلق بالبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

٣٢ - وسجل ميزان الحساب الجاري لمنطقة اللجنة فائضاً مقداره ٩,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧، مما يمثل زيادة تناهز ١٨ في المائة بالنسبة للمستوى المتصل بعام ١٩٩٦، وذلك باستثناء قطر والإمارات العربية المتحدة والعراق ولبنان التي لا تتوفر بشأنها بيانات. وتشير التقديرات إلى أن هذا الميزان قد سجل عجزاً في عام ١٩٩٨ من جراء الهبوط في إيرادات الصادرات. وحققت بلدان مجلس التعاون الخليجي، كمجموعة، فائضاً يبلغ ٨,٨ بليون دولار تقريباً في عام ١٩٩٧، مما يزيد بنسبة ٨,٧ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٦. وعمان هو البلد الوحيد الذي سجل عجزاً في هذه المجموعة بمقدار ٥٤ مليون دولار. وكذلك حققت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فائضاً في عام ١٩٩٧، يبلغ ٧٢٦ مليون دولار، وذلك على النقيض من عجز سبق تسجيله في عام ١٩٩٦. وسجلت كافة بلدان هذه المجموعة فائضاً في عام ١٩٩٧، وذلك بأحجام تتراوح بين ١٥ مليون دولار في الأردن و ٤٦٤ مليون دولار في الجمهورية العربية السورية.

٣٣ - وبلغت حصائل السياحة بمنطقة اللجنة، باستثناء قطر والإمارات العربية المتحدة اللتين لا توجد بيانات بشأنهما، ٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريباً في عام ١٩٩٦، بالقياس إلى ٧,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥. وساهمت بلدان مجلس التعاون الخليجي في إجمالي حصائل المنطقة بنسبة ٢٢,٦ في المائة، وتصدرت المملكة العربية السعودية هذه المجموعة، حيث حققت ١,٣ بليون دولار. وأسهمت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بـ ٦,٢ بليون دولار، أي ٧٧,٤ في المائة، من إجمالي حصائل المنطقة. وكانت مصر أبرز بلدان المنطقة في مجال السياحة، حيث ناهزت حصائلها ٤٠ في المائة من إجمالي حصائل المنطقة، وبلغت هذه الحصائل ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المصري. وفي الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧، وصلت إيرادات البلد من السياحة إلى ٣,٤ بليون دولار. والبلد الثاني في هذه المجموعة هو الجمهورية العربية السورية، حيث بلغت إيراداتها السياحية ١,٥ بليون دولار تقريباً في عام ١٩٩٦. ووصلت حصائل السياحة بالأردن ولبنان في نفس العام إلى ٧٧٠ مليون دولار و ٧١٥ مليون دولار، على التوالي.

٣٤ - وناهز إجمالي تحويلات العاملين المشتركة لخمس بلدان أعضاء باللجنة، وهي الأردن وعمان ولبنان ومصر واليمن، ٨,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦، وهذا يمثل زيادة تبلغ ٠,٩ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٥. ووصلت تحويلات العاملين في مصر، وهي أكبر البلدان الموفدة لليد

العاملة في المنطقة، ٣,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٦، مما يشكل ٥٣ في المائة من إجمالي صادرات البلد من السلع والخدمات. وفي الأردن واليمن، بلغت تحويلات العاملين المغتربين ١,٥ بليون دولار و ١,١ بليون دولار، على التوالي. وعلى النقيض من ذلك، كانت تحويلات العاملين العمانيين بالغلة الضالة.

٣٥ - وفي أيار/ مايو ١٩٩٨، زادت الاحتياطيات الدولية باستثناء الذهب في منطقة اللجنة، مع استبعاد العراق والجمهورية العربية السورية لعدم توفر بيانات بشأنهما، بنسبة ١,٣ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٧، حيث وصلت إلى ٥٣,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وارتفعت الاحتياطيات الدولية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تشكل ٤٥,٢ في المائة من إجمالي احتياطيات منطقة اللجنة، بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٨ عن عام ١٩٩٧. وبوسع هذه الاحتياطيات الدولية لبلدان المجلس أن تغطي الواردات لفترة ٣,٧ شهرا فقط، بالقياس إلى متوسط يبلغ ١٢,٥ شهرا في السبعينات و ٨,٢ شهرا في الثمانينات. وكانت الاحتياطيات الدولية للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في مجموعها ٢٩,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٨، مما يدل على وجود هبوط مقداره ٠,٢ في المائة عن المبلغ المتعلق بعام ١٩٩٧. وبلغت الاحتياطيات الدولية لمصر ٢٠,١ بليون دولار، وهذه أكبر احتياطيات فيما بين كافة البلدان أعضاء اللجنة، وهي تشكل ٣٧,٤ في المائة من إجمالي الاحتياطيات بالمنطقة في عام ١٩٩٨. وكان هذا المبلغ الضخم كافيا لتمويل واردات البلد لمدة ١٨,٤ شهرا، على النقيض من متوسط لا يزيد عن فترة شهر واحد خلال السبعينات والثمانينات. وتحسنت كذلك مواقف الاحتياطي الدولي في الأردن ولبنان واليمن بحيث تمكن من تغطية الواردات لفترة تناهز ٦ أشهر في كل من الأردن واليمن و ٩,٦ شهرا في لبنان في عام ١٩٩٨.

٣٦ - وأثناء التسعينات، خفضت إلى حد كبير الديون الخارجية لستة بلدان أعضاء باللجنة، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية وعمان ولبنان ومصر واليمن. وكان إجمالي الديون المشتركة لهذه البلدان ٧١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦، مما يمثل هبوطا مقداره ٤,٧٧ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٥. وما فتئت مصر أكثر البلدان استدامة بالمنطقة، ولكنها أحرزت تقدما ملحوظا في النصف الثاني من الثمانينات، حيث وصل دينها الخارجي إلى ٢٩,٩٨ بليون دولار في عام ١٩٩٧. وهذا المبلغ يشير إلى تحقيق هبوط مقداره ٦,٢٢ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٦ وهو يمثل ٤٦,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الجمهورية العربية السورية، سجل الدين الخارجي زيادة طفيفة تبلغ ٠,٤٨ في المائة في عام ١٩٩٦ بالنسبة لعام ١٩٩٥، حيث بلغ ٢١,٤ بليون دولار، أي ١٣٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهبط الدين الخارجي للأردن بنسبة ٥,٥٥ في المائة في عام ١٩٩٧ عن مستوى عام ١٩٩٦، حيث سجل ٧,٧ بليون دولار، أي ١٠٩,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالبلد. وخفض على نحو ملموس الدين الخارجي لليمن بمعدل يبلغ ٤٦,٧٣ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، ولكنه تعرض لزيادة طفيفة في عام ١٩٩٧، حيث وصل إلى ٣,٣٥ بليون دولار، أي ٦٢,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان ثمة ارتفاع حاد في الدين الخارجي للبنان في عام ١٩٩٧ بمعدل يبلغ ٢٥,٥ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٦، فقد بلغ هذا الدين ٥,٠ بليون دولار. ووصل الدين الخارجي لعمان إلى ٣,٤ بليون دولار، مما يعد منخفضا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث يمثل ٢٤,٦ في المائة تقريبا.

رابعاً - الأحوال البيئية

٣٧ - في الوقت الذي تحظى فيه غالبية البلدان أعضاء اللجنة باحتياطات مشتركة ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، فإن المنطقة أقل حظاً بصفة عامة فيما يتصل بمصدرين آخرين من المصادر الطبيعية الحاسمة، وهما الأرض المنتجة وموارد المياه المتجددة والميسرة. وما فتئ ما حدث بالمنطقة من نمو اقتصادي وتنمية وتحضر على نحو متسارع أثناء العقود الماضية يفرض بشكل واضح ضغوطاً كبيرة على مواردها الطبيعية المحدودة، ويسبب إجهاداً للبيئة. ونظراً لعدم وجود استراتيجيات حفظ وطنية متكاملة، فإن إساءة استعمال التربة والمياه قد أفضت إلى تدهور التربة، وفقد احتياطات المياه العذبة غير المتجددة، وتدهور نوعية المياه. والقدرة المحدودة للنظم الإيكولوجية الضعيفة بمنطقة اللجنة على استغلال الموارد الطبيعية ومعالجة الفضلات المتولدة، فضلاً عن إمكاناتها الداعمة للحياة، قد أصبحت عرضة للمخاطر بشكل متسارع.

٣٨ - وما يزيد عن ثلاثة أرباع الأرض في غربي آسيا من الأراضي الصحراوية، وثمة جزء متزايد من المراعي الطبيعية ما فتئ معرضاً لتحات التربة من جراء تقلص الغطاء النباتي. ولا تزال الزراعة في منطقة اللجنة موضع قيود شديدة بسبب محدودية الأرض الصالحة للزراعة وشحة الموارد المائية المناسبة وعدم موافاة الأحوال المناخية المجدية. وثمة تدهور في الغطاء النباتي الطبيعي وتسارع في التصحر من جراء جذب البيئة، وزوال الأحراج، والإفراط في الرعي، وامتداد محاصيل الحبوب الغذائية إلى أراضي المراعي. وبذلت غالبية حكومات المنطقة، ولا سيما حكومات الأردن والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ولبنان والمملكة العربية السعودية جهوداً لتشجيع الحفظ، وتنمية الحزام الأخضر، وتثبيت الكثبان الرملية بيولوجياً، وغرس الأشجار على جانب الطرق، والتحريج، وإعادة التحريج، وقد نجحت هذه الجهود في إضفاء طابع الاستقرار على الحالة السائدة إلى حد كبير.

٣٩ - وشحة المياه في منطقة اللجنة تحتم أن تكون الأولوية البيئية الطاغية متمثلة في حفظ وحماية موارد المياه لديها. وسحب المياه على نحو غير مستدام من الامدادات المائية السطحية والجوفية المتوفرة بشكل، اليوم سبباً رئيسياً لشحة المياه في المنطقة. والتدهور التدريجي لنوعية المياه الجوفية يمثل قضية أساسية جديدة بالمعالجة في المنطقة بأسرها، بالإضافة إلى ذلك. وتصريف مياه الفضلات الخام والمعالجة جزئياً والمتولدة عن الزراعة والصناعة والبلديات في المجاري المائية لم يؤد إلى مجرد تعريض الأراضي الزراعية والموارد المائية لتلوث شديد فحسب، بل إنه قد أدى أيضاً إلى إثارة قلق بالغ بشأن الصحة العامة. والحاجة الملحة لمياه الشرب المأمونة قد زادت من الطلب على المياه التي أزيلت إملاحها، مما أدى إلى آثار بيئية سلبية إلى جانب الإفراط في سحب موارد المياه الجوفية القابلة للنفاذ.

٤٠ - وتتألف الأنشطة الصناعية في منطقة اللجنة، على نحو أساسي، من الاستخراج والتصنيع. وفي الوقت الذي يستمر فيه التصنيع المكثف والحديث في الماضي قدما في مجال إدخال تكنولوجيات متطورة في الهياكل الأساسية الوطنية، فإن المصالح البيئية للمنطقة لا تزال مهملة بصفة عامة. والنهضة والخبرة

التكنولوجية قاصرة على مجالات الإعداد وإعادة التدوير وإعادة المعالجة، على سبيل المثال، والجوانب البيئية قد تعرضت تقريبا للتجاهل في عملية صنع القرار المتصلة بإقامة أنشطة صناعية في غالبية البلدان أعضاء اللجنة. وكذلك تتعرض البيئة البحرية في المنطقة للتهديدات، على نحو متزايد، ولا سيما بالقرب من الشاطئ. وتتضمن العوامل المساهمة في تدهور البيئة البحرية استكشاف واستغلال النفط والنمو الاقتصادي السريع، والإفراط في صيد السمك، والتغيير المادي للخطوط الساحلية عن طريق جرف الأعماق وملئها، وتصريف مياه المجاريير الخام، والتخلص من التدفقات الصناعية غير المعالجة، وإلقاء النفط المستهلك والأنقاض. وزاد من تعقد الأحوال استمرار زحف السكان على المناطق الساحلية.

٤١ - وتتركز الأنشطة البشرية بمنطقة اللجنة في المناطق الحضرية مما يهيئ بالتالي طلبا كبيرا على الموارد الطبيعية، من قبيل الطاقة والمياه العذبة والغذاء والأرض، إلى جانب الطلب على الخدمات والهيكل الأساسية، مثل المرافق الصحية وخدمات تصريف الفضلات، والتعليم، والرعاية الصحية، والطرق، والنقل العام. وستؤدي هذه الأنماط في نهاية المطاف إلى معدل عال من تردي البيئة من خلال زيادة انبعاث ملوثات الهواء، وملوثات المياه، والفضلات المنزلية، والنفايات السمية والخطرة، إلى جانب نفاذ الموارد، وما إلى ذلك. وتتسم المنطقة بتنوع الموائل في ضوء أشكالها المتميزة فيما يتصل بالمناخ والجيولوجيا وكمية توزيع الأمطار والارتفاعات. ومع هذا، فقد أدت التجربة الأخيرة المتعلقة بالرعي المفرط وإزالة الأحراج والصيد إلى التصحر وانقراض بعض النباتات والحيوانات المحلية.

٤٢ - وتواجه البلدان أعضاء اللجنة تدهورا بيئيا شديدا من جراء ارتفاع معدلات نمو السكان والنمو الاقتصادي إلى جانب سرعة التحضر. وتدابير الحماية البيئية ليست حازمة في المنطقة بصفة عامة، مما يؤدي إلى تدهور خطير في الأحوال البيئية والصحية، في نفس الوقت. وتتضمن أسباب هذا النمط غير المستدام من التنمية في منطقة اللجنة سوء الترتيبات المؤسسية، وضآلة المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم مشاركة الجمهور في عملية صنع القرار، والنقص الحاد في القدرات المؤسسية والموارد البشرية المؤهلة.

٤٣ - وقضية الإغراق البيئي تتسم بأهمية خاصة في منطقة اللجنة، فثمة بلدان كثيرة من أعضائها بصدد فتح أبواب اقتصاداتها أمام المستثمرين الأجانب وتشجيع الصناعات ذات الوجهة التصديرية. وإدماج الإدارة البيئية في تخطيط التنمية على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي وعمليات صنع القرار يتسم بأهمية بالغة، ولكنه لم يكن موضع تناول جاد حتى الآن. وبالتالي، فقد ترتب على ذلك عدم القيام إطلاقا بوضع مناظير استراتيجية طويلة الأجل. ومع هذا، فإن الإدارة البيئية قد حظيت بمزيد من الاهتمام على الصعيد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك في ضوء تعميم مفهوم التنمية المستدامة. وقد حفز هذا الاتجاه الذي برز مؤخرا واضعي السياسات بالبلدان أعضاء اللجنة على إعادة النظر فيما لديهم من أفكار ومن وسائل لإدارة البيئة، تتسم بالقدم، وكذلك على التماس استراتيجيات لتنفيذ صيغ تنسيقية معقدة وإدماج قضايا البيئة في التخطيط الإنمائي.

٤٤ - واستحداث استراتيجيات بيئية وخطط للعمل، على الصعيد الوطني يشكل أداة فعالة في هذا الاتجاه، ويعد تحسين المؤسسات البيئية والنظم الإدارية، من خلال توزيع الموارد وربط قضايا البيئة بالتخطيط الإنمائي ووضع السياسات، ذا أولوية عالية فيما يتصل بتحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز المشاركة الجماهيرية في الجوانب البيئية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية عملية صنع القرارات، كما ستكفل تنفيذها.

خامسا - التطورات الاجتماعية

٤٥ - تقترب عقود الأمم المتحدة للتنمية التي بدأت في أوائل الستينات من نهاية فترتها الرابعة. والجهود الدولية والإقليمية، التي ترمي إلى تناول الأهداف الإنمائية من أجل الوصول إلى العدالة الاجتماعية، ماضية دون هوادة، ولكن هذه الجهود تتعرض للإعاقة بسبب التوتر السياسي والاضطراب المالي. والأزمات التي وقعت بآسيا في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ وبالاتحاد الروسي، في عام ١٩٩٨ قد أثرت على أسواق التجارة والمال بالعالم، وهذه قد أدت بدورها إلى إبراز عقبات شديدة تحول دون بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية بالكثير من البلدان. وثمة اختبار في الوقت الراهن لجهود التنمية الشاملة التي تضطلع بها البلدان أعضاء اللجنة، كما يتضح من التنبؤات الكثيرة المتعلقة بالعمالة ونمو الاقتصاد والاستقرار المالي الدولي. ولا يزال التوتر السياسي وعدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن في المنطقة يؤديان إلى تحويل موارد قيمة إلى الانفاق على الأسلحة والمعدات العسكرية، وذلك بدلا من استخدامها لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية - الاجتماعية.

٤٦ - ونما سكان البلدان أعضاء اللجنة، فيما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٩٨، من ٨٧,٨ مليون نسمة إلى ١٥٧,٦ مليون نسمة، مما يدل على وجود زيادة سنوية يبلغ متوسطها ٢,٩ في المائة. وهذا يشكل ما يقرب من ٥٩ في المائة من سكان البلدان العربية و ٤,٤ في المائة من السكان في آسيا. ومن المسقط لسكان المنطقة أن يبلغوا في مجموعهم ١٦٦ مليون بحلول عام ٢٠٠٠ و ٢١٠ مليون بحلول عام ٢٠١٠، مما يمثل ٥,٠ في المائة من السكان في آسيا و ٣,١ في المائة من سكان العالم. وسكان المنطقة من صغار السن نسبيا، حيث توجد منهم نسبة كبيرة دون سن ١٥ سنة: في عام ١٩٩٨، كان ما يقرب من ٤١ في المائة من السكان دون سن ١٥ سنة، في حين أن ٤,٠ في المائة فقط من السكان هم الذين كانوا قد تجاوزوا سن ٦٥ عاما. وهبط معدل الخصوبة الإجمالي من ٦,٨ في المائة في عام ١٩٧٨ إلى ٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٨، أي بنسبة ١:٢ في المائة كل سنة. ومع هذا وفي إطار وصول نسبة مرتفعة على نحو غير مناسب من الشباب إلى سن الحمل، فإن زخم النمو سوف يزيد من سكان المنطقة بشكل سريع على الرغم من هبوط متوسط معدل الخصوبة. وثمة عامل آخر سيسهم في سرعة الزيادة في عدد السكان، وهو تحسين متوسط العمر المتوقع عند الولادة: وكان هذا المتوسط قد تحدد بـ ٧١,٠ للإناث و ٦٨,٢ للذكور في عام ١٩٩٨. وعند المقارنة بما كان ساريا منذ عقدين، يلاحظ أن النساء يعشن اليوم عمرا أطول بفترة ٨,٩ سنة، وأن الرجال يعيشون عمرا أطول يصل إلى ٩,٢ سنة. والعراق هو البلد الوحيد الذي انخفض فيه العمر المتوقع عند الولادة، حيث انخفض بفترة ٣,٢ سنة للرجال وبفترة ١,٩ سنة للنساء.

٤٧ - وفي ضوء الزيادة السريعة في أعداد العاطلين بمنطقة اللجنة، فإن الداخلين الجدد في مجال القوى العاملة الذين لا يجدون أعمالاً مناسبة يشكلون خطراً على الاستقرار الاجتماعي يفوق ذلك الخطر المتولد عن العاطلين لفترة طويلة الذين كان من المفترض منهم أن يلتحقوا بالقطاع غير النظامي. وفي مصر، على سبيل المثال، لم تعد هناك فعالية للآليات التقليدية التي تستوعب اليد العاملة - العمالة الحكومية والمؤسسات العامة وكذلك الهجرة الداخلية بمدى أقل. وفي نفس الوقت، كان إيجاد فرص العمل في القطاع الخاص وقطاع التصنيع بطيئاً وعاجزاً عن امتصاص فوائض القطاع العام. وغالبية الأعمال الجديدة قائمة في الخدمات ذات الإنتاجية المنخفضة والأجر الضئيل وفي القطاعات الزراعية أيضاً، مما يؤدي إلى استمرار تدهور إنتاجية اليد العاملة. وهناك حل في هذا الصدد يتمثل في النهوض بنوعية التعليم من أجل الوفاء بالمتطلبات التقنية للقرن الحادي والعشرين، مع التركيز على المهارات الإدراكية والمتقدمة تقنياً. وهذه التحسينات تتطلب إعادة النظر في اعتمادات الميزانية الحكومية لبيان الزيادات في عدد مؤسسات التعليم العالي والتوسعات في برامج التدريب المهني. وكذلك ينبغي إعادة تشكيل القطاع الخاص حتى يصبح فاعلاً للقطاع العام.

٤٨ - ورغم التقدم الكبير الذي أحرز فيما يتصل بمركز المرأة في منطقة اللجنة خلال العقود الماضية، فإن الفجوة بين الجنسين، فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية، لا تزال قائمة بمعظم بلدان المنطقة. والاستمرار في نقص المشاركة في التعليم من جانب البنات والنساء الراشدات يؤدي إلى آثار سلبية خطيرة بشأن تنمية مهاراتهم وبشأن فرص تشغيلهم بالتالي، مما يفاقم من الصعوبات القائمة في مجال الوصول إلى الأنشطة الاقتصادية التي قد تعزز من الدخل والإيراد. وقد تحسنت كذلك المشاركة السياسية من جانب النساء العربيات. فعدد البلدان أعضاء اللجنة التي منحت المرأة حق التصويت قد زاد منذ السبعينات، على سبيل المثال. وزاد أيضاً عدد النساء المنتخبات في البرلمان. وفي عام ١٩٩٨، كانت الجمهورية العربية السورية تضم أكبر عدد في هذا الصدد بالمنطقة، حيث كانت توجد ٢٤ امرأة في البرلمان السوري. ومع هذا، وعلى الصعيد الإقليمي، تشغل النساء نسبة هزيلة، تتراوح بين ٣ و ٤ في المائة، من مجموع المقاعد البرلمانية بالبلد. وعلاوة على ذلك، فإن تعيينات النساء في الوظائف الحكومية الرفيعة المستوى أو في المستويات التنفيذية ذات القدرة على صنع القرار لا تزال محدودة.

٤٩ - ورغم الزيادة في نسبة النساء في القوى العاملة بمنطقة اللجنة، فإن مشاركتهن لا تزال منخفضة بالقياس إلى الرجال. وقد يكون هذا راجعاً إلى عوامل عديدة: انتشار الزيجات المبكرة، وارتفاع معدلات البطالة، والمسؤوليات الأسرية، بالإضافة إلى أن تشغيل المرأة لا يزال محاطاً بقيود اجتماعية - ثقافية لم تختف بعد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة المرأة في القوى العاملة يتسم عادة بالتعقد، حيث ينتظر منها أن تضطلع بأدوار عديدة، من قبيل الأعمال المتعلقة بالوظيفة وتدبير شؤون المنزل ورعاية الطفل. وتوجد بلبنان ومصر أعلى نسب النساء الناشطات اقتصادياً بالمنطقة، في حين أن أقل المعدلات موجودة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتشغل غالبية النساء العاملات بمعظم البلدان أعضاء اللجنة في قطاع الخدمات، الذي يعد أكثر مقبولة من الناحيتين الاجتماعية والثقافية. وفي بعض البلدان، يوجد مع هذا ارتفاع نسبي لتركيز النساء في القطاع الأولي، ولكنهن ممثلات تمثيلاً ناقصاً في القطاع الصناعي. وعلى

سبيل المثال، تعمل نسبة تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من النساء العاملات بالقطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية ومصر واليمن، على سبيل المثال.

٥٠ - وما فتئ سكان الحضر يتزايدون بمعدل أسرع من معدل تزايد إجمالي السكان وسكان الريف في البلدان أعضاء اللجنة بصفة عامة. وفي عام ١٩٧٥ لم تكن المناطق الحضرية تضم سوى نسبة ٤٧ في المائة من إجمالي سكان المنطقة، ومع هذا، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٣ في المائة في عام ١٩٨٥ وإلى ٥٧ في المائة في عام ١٩٩٥، ومن المتوقع لها أن تبلغ ٦٠ في المائة تقريبا بحلول عام ٢٠٠٠. وهذا التطور يشير إلى أن التحضر في المنطقة يتقدم بشكل أسرع مما هو عليه الحال في سائر البلدان النامية، حيث ينتظر لنسبة ٤١ في المائة فقط من إجمالي السكان أن تكون موجودة بالمناطق الحضرية في عام ٢٠٠٠. ورغم الأحوال المعيشية المتسمة بالاكتمال وسوء نوعية الخدمات المقدمة في معظم المدن الكبيرة بمنطقة اللجنة، فإن استمرار نمو هذه المدن يدل على ما تقدمه من ميزة معيشية مقارنة بالقياس إلى المدن الأصغر حجما والقرى. وهذا التحيز الحضري له ما يبرره، فالمدن الكبيرة تولد العمالة أو احتمالات العمالة للمهاجرين الجدد. والخدمات الحضرية، التي تشمل التعليم والصحة والترقية، تتسم أيضا بنوعية أفضل من نوعية الخدمات المقدمة في المناطق الريفية، إن كان لها أصلا وجود هناك. والفارق بين المناطق الحضرية والريفية واضح بصفة خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى مياه شرب مأمونة وإلى مرافق صحية.

٥١ - وقد أحرزت غالبية البلدان أعضاء اللجنة تقدما ملحوظا في مجال توفير مرافق الهياكل الأساسية للوحدات السكنية في المناطق الحضرية. وقرابة ٧٥ إلى ٩٠ في المائة من الأسر المعيشية تتصل على نحو مباشر بشبكات المياه وشبكات المجاري، وما يزيد عن ٩٥ في المائة من المساكن بهذه البلدان متصل بمرافق من مرافق المطابخ والحمامات. ومع هذا، فإن البلدان ذات الدخل الأكثر انخفاضا بالمنطقة قد أحرزت تقدما أكثر تواضعا. وثمة نسبة تبلغ ٤٢ في المائة فقط من الأسر المعيشية بمصر لديها صلة مباشرة بشبكات المياه والمجاري، على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، وفي المستوطنات بصنعاء والحديدة وبالضفة الغربية وقطاع غزة وفي بيروت وبغداد وعمان والعقبة، كأمثلة قليلة، تفتقر الأسر المعيشية تماما إلى الوصول إلى ما يناسب من مسكن أو مرفق صحي أو مجمع للقمامة، وهذا يؤدي إلى مشاكل بيئية خطيرة وعلى النقيض من ذلك، كانت هناك إنجازات ملحوظة، في مجال توفير الكهرباء بمعظم بلدان المنطقة، وأصبحت الثغرة بين الحضر والريف في هذا المجال بالغة الضيق.

الجدول - المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٦-١٩٩٨

١٩٩٨ ^(د)	١٩٩٧	١٩٩٦	
٣٢٦,١٤	٣٢٢,٨٧	٣١٢,٣٣	الناتج المحلي الإجمالي (بالبلاتين من دولارات الولايات المتحدة) بأسعار ١٩٩٢ الثابتة ^(ب)
١,٠	٣,٤	٣,٧	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية) ^(ب)
١٣٢,٨٢	١٢٩,٥٠	١٢٦,٢٦	السكان (بالملايين) ^(ب)
٢,٥	٢,٥	٢,٥	معدل نمو السكان (بالنسبة المئوية) ^(ب)
٣٩٥,٩	٣٧٩,٣	٣٥٤,٤	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الرسمية (بالبلاتين من دولارات الولايات المتحدة) ^(ب)
٩٧,١	١٢٣,٩	١٢٧,٨	الصادرات (بالبلاتين من دولارات الولايات المتحدة) ^(د)
١٠٦,٥	١٠٩,٤	١٠٤,٥	الواردات (بالبلاتين من دولارات الولايات المتحدة) ^(د)
(٩,٤)	١٤,٥	٢٣,٢	الميزان التجاري (بالبلاتين من دولارات الولايات المتحدة) ^(د)
غير متوفر	٩,٥	٨,١	رصيد الحسابات الجارية (بالبلاتين من دولارات الولايات المتحدة) ^(د)
٥٣,٧	٥٣,٠	٤٨,٦	الاحتياطيات الدولية (بالبلاتين من دولارات الولايات المتحدة) ^(هـ)
٦,١	٦,٢	٥,٦	معدل الاحتياطي الدولي/الواردات (شهور) ^(هـ)
١٨,٣	١٧,٣	١٦,٤	إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل في اليوم)
٦٧,٧	٩٤,٨	٩٧,٤	عائدات النفط الخام (بالبلاتين من دولارات الولايات المتحدة)
٥٨٦,٢	٤٩٠,٠	٤٨٩,٥	احتياطي النفط الثابت (ببلايين البراميل)
٥٧,٥	٥٦,٨	٥٦,٠	احتياطي النفط الثابت/إجمالي احتياطي النفط في العالم (النسبة المئوية)
٨٩,٢	٩٢,٢	٩٦,٢	احتياطي النفط الثابت/الانتاج (سنوات)

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا إلى المصادر الوطنية والدولية.

ملاحظات: يعني القوسان () عجزا أو رقما سلبيا.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة لعدم توفر بيانات شاملة.

(ج) باستثناء العراق لعدم توفر بيانات شاملة.

(د) باستثناء الإمارات العربية المتحدة والعراق وقطر ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة لعدم توفر بيانات شاملة.

بيانات شاملة.

(هـ) باستثناء العراق والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة لعدم توفر بيانات شاملة.

— — — — —